

مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي

قُدماً نحو تحقيق الأمل



التقرير السنوي 2009

جدول المحتويات

| | |
|--|----|
| ملخص تنفيذي..... | 2 |
| الظرف السياسي..... | 6 |
| ملخص التقدم..... | 8 |
| الجزء الثاني: تقرير تفصيلي عن الأنشطة..... | 15 |
| الهدف الاستراتيجي الأول: المساهمة في تطوير التشريعات والسياسات المؤسسية التي تدعم النساء وحقوقهن..... | 15 |
| الهدف الاستراتيجي الثاني: تطوير مصادر الثقافة والقيم المحلية تجاه التخلي عن الاتجاهات والممارسات السلبية في المجتمع تجاه النساء..... | 24 |
| الهدف الاستراتيجي الثالث: بناء قدرات المؤسسات الرسمية والقاعدية ذات الصلة التي لها تأثير مباشر على قضايا المرأة..... | 29 |
| الهدف الاستراتيجي الرابع: فضح ممارسات الاحتلال الإسرائيلي التي تنتهك حقوق المرأة على المستويين المحلي والدولي..... | 41 |
| الهدف الاستراتيجي الخامس: تطوير القدرات الذاتية لمركز المرأة وأدائه واستدامته..... | 45 |

التقرير السنوي: 1 كانون الثاني/يناير 2009 – 31 كانون الأول/ديسمبر 2009
قدم في: آذار/مارس 2010
تاريخ آخر تقرير: أيلول/سبتمبر 2009

ملخص تنفيذي

يغطي هذا التقرير الفترة السنوية الخامسة والأخيرة لاستراتيجية مركز المرأة الخمسية: "قديماً نحو تحقيق الأمل" (2005-2009). حددت الخطة خمسة أهداف استراتيجية، وتم تحقيق نجاحات ملحوظة في كل منها في هذه السنة كما سيوضح من العرض أدناه. وقد بادر مركز المرأة لإجراء عملية تقييم خارجي لعمله في كافة المجالات. كما سيعمل على تقديم تقرير عن السنوات الخمس يتضمن مراجعة وتقييماً لتنفيذ الاستراتيجية بدءاً من سنة 2005.

خلال سنة 2009، أعد مركز المرأة خطته الاستراتيجية المقبلة: "نستلهم الماضي ونسير نحو المستقبل". هذه الخطة التي تمتد لثلاث سنوات (2010-2012) تبني على الخبرات والنجاحات التي تحققت في السنوات الخمس الماضية، وتتطلع إلى تحسين وتوسيع العمل في مجالات مثل الحماية، وربط التوثيق بمخرجات المناصرة، والعمل مع المنظمات القاعدية الشريكة لزيادة الخدمات المقدمة للنساء في المناطق النائية.

يمكن إيجاز المنجزات الملموسة للسنة الماضية ضمن كل هدف استراتيجي فيما يلي:

1. المساهمة في تطوير التشريعات والسياسات المؤسسية التي تدعم النساء وحقوقهن.

- استمرار المشاركة في 9 ائتلافات:
 - ائتلاف قانون الأحوال الشخصية
 - ائتلاف قانون العقوبات
 - ائتلاف قانون حماية الأسرة من العنف
 - منتدى المنظمات الأهلية المناهضة للعنف ضد المرأة
 - المنتدى الإعلامي لنصرة قضايا المرأة (عمق)
 - ائتلاف رصد انتهاكات حقوق الإنسان في ظل الأوضاع الراهنة (المجلس الفلسطيني لمنظمات حقوق الإنسان)
 - ائتلاف مناهضة عقوبة الإعدام
 - المنتدى الفلسطيني للإجهاض الآمن
 - المنتدى الفلسطيني لمناهضة العنف ضد الأطفال
- المحافظة على قاعدة بيانات تضم أكثر من 500 من الشخصيات ذات النفوذ وصناع القرار الذين على اتصال مع مركز المرأة.
- مواصلة العمل على ستة مجالات بحثية رئيسية، مع استكمال دراسة حول الدستور الفلسطيني والقيام بأعمال مناصرة بارزة بخصوص:
 - دراسة حول قانون الأحوال الشخصية
 - تقرير عن حالات قتل الإناث (تضمن ذلك توثيق 11 حالة قتل لإناث، منها 7 في الضفة الغربية و4 في غزة، إلى جانب حالتين مصنفتين على أنهما انتحار)
 - بحث حول احتياجات النساء
 - دراسة عن البرلمان السوري
 - دراسة عن مفهوم الحماية والعنف ضد المرأة/العلاقة بين عنف الاحتلال والعنف الأسري

- إطلاق حملة إعلامية واحدة للإعلان عن نتائج دراسة احتياجات النساء من خلال خمس ورش عمل (في نابلس والخليل والقدس وجنين وغزة) بحضور حوالي 100 مشارك ومشاركة، من بينهم صحفيون لتغطية الفعالية وضمان الحضور الإعلامي.

2. تطوير مصادر الثقافة والقيم المحلية تجاه التخلي عن الممارسات السلبية في المجتمع تجاه النساء.

- تنفيذ 83 أنشطة توعوية في مختلف أنحاء الضفة الغربية بمشاركة 1930 شخصاً، منهم 123 ذكراً.
- المحافظة على البروز الإعلامي من خلال ظهور مركز المرأة في برامج إذاعية وتلفزيونية مرة واحدة على الأقل في الشهر بالمتوسط.
- إلى جانب البروز الإعلامي والمشاركة في مظاهرات احتفالاً بيوم المرأة العالمي، عقد مركز المرأة عدة ورش عمل بمشاركة حوالي 200 شخص بالإجمال.
- إحياء الأسبوع الدولي لمكافحة العنف ضد المرأة، بما يشمل تنظيم فعالية المحكمة الصورية التي حظيت بشعبية خاصة، والتي تم عقدها بالتعاون مع منتدى المنظمات الأهلية لمناهضة العنف ضد المرأة وتحت رعاية وزارة شؤون المرأة.
- تدريب 35 طالب وطالبة إعلام في جامعة النجاح في نابلس (22 طالبة و13 طالباً) على إعداد التقارير الصحفية حول قضايا المرأة وعلى النصوص القانونية الوطنية والدولية بخصوص حقوق المرأة.
- تدريب 120 متطوعاً ومتطوعة على قضايا حقوق المرأة (ما لا يقل عن 71 امرأة و41 رجلاً).
- دعم 94 نشاطاً تطوعياً في خمسة مواقع (منطقة الخليل، ومنطقة سلفيت، وبيت لحم، وطولكرم، وأريحا). بلغ عدد المشاركين 1709 أشخاص (ما لا يقل عن 255 من الذكور و1274 من الإناث).
- عقد تدريب مدربين مدته 50 ساعة بمشاركة 25 متطوعاً ومتطوعة، شمل مواضيع مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، وقانون الأحوال الشخصية، وغيرها من القضايا التي تؤثر في حقوق المرأة في فلسطين.
- تدريب 5 أفراد من طاقم البيت الآمن في أريحا و11 متطوعة من خلال اجتماعات متعددة وثمانية جلسات إرشاد وثلاث دورات تدريبية، استمرت كل منها لمدة أربعة أيام.

3. بناء قدرات المؤسسات الرسمية والقاعدية ذات الصلة التي لها تأثير مباشر على قضايا المرأة.

- تقديم الحماية الطارئة إلى 27 امرأة وخمسة أطفال في المأوى الطارئ.
- دعم مؤسستين قاعديتين لمساعدتهما في أن تقدمتا بنفسهما الخدمات للنساء وترفعوا الوعي بحقوق النساء في مجتمعهما:
- قدمت جمعية نساء من أجل الحياة، في شراكة مع مركز المرأة، الخدمات إلى 77 امرأة وعقدت 57 ورشة عمل حول قضايا حقوق المرأة بحضور 255 مشاركاً ومشاركة.
- قدمت جمعية النجدة في طولكرم، في شراكة مع مركز المرأة، الخدمات إلى 73 امرأة ونظمت 69 ورشة عمل حول حقوق المرأة، بحضور 184 مشاركاً ومشاركة، بالإضافة إلى ثلاث ورش عمل حول قضايا صحة المرأة بحضور 97 شخصاً وثلاث ورش عمل حول مشاركة المرأة في العملية السياسية بحضور 54 شخصاً.
- تقديم تدريب إضافي إلى 24 خريجاً وخريجة في العمل الاجتماعي (12 من الضفة الغربية و12 من غزة) ممن سبق أن تلقوا التدريب بواسطة مركز المرأة في السنة الماضية. تكون التدريب من 30 ساعة من تدريب المدربين، تبعتها 50 ساعة تدريب عملي في مؤسسات محلية.
- استقطاب وتدريب مجموعة جديدة مكونة من 36 خريجاً وخريجة (15 في غزة و21 في منطقة نابلس)، واختيار 24 منهم (12 من كل مجموعة) بعد ورشة عمل لكي يشاركوا في مرحلة التدريب

- جمع مدراء الإرشاد التربوي في غزة والضفة الغربية للتشارك في الخبرات وأفضل الممارسات في عملهم.
- تقديم الخدمات الاجتماعية والقانونية إلى 283 امرأة (100 في رام الله، و41 في القدس، و142 في الخليل وبيت لحم).
- العمل على 303 قضايا قانونية، وتقديم 140 قضية إلى المحكمة، ومساعدة النساء في رفع 147 قضية إلى المحاكم بأنفسهن.
- معالجة 19 قضية تم حلها من خلال التوسط دون الحاجة للذهاب إلى المحكمة.
- تقديم جلسات إرشاد لمرة واحدة لصالح 252 امرأة، 77 منهن كن يسعين للمشورة بخصوص قضايا اجتماعية، و153 يسعين للحصول على مشورة قانونية، و50 يسعين للحصول على المشورة القانونية والاجتماعية في آن واحد.
- تنفيذ حملة توعية مجتمعية تتكون من 136 جلسة بقيادة وحدة الخدمات في مركز المرأة. من أصل 607 مشاركة في هذه الجلسات، سعت 110 فيما بعد للحصول على استشارات قانونية من مركز المرأة.
- إجراء سلسلة من ورش العمل في جامعة أبو ديس وجامعة الخليل وجامعة بيرزيت، شارك فيها 89 طالباً وطالبة وأدت إلى أن سعى 95 طالباً وطالبة فيما بعد إلى التطوع في مركز المرأة أو تلقي التدريب من المركز.
- تدريب 12 مسؤولة من الشرطة النسائية في الخليل.
- توزيع 510 نسخ من دليل المساعدة الذاتية القانونية بخصوص حقوق نفقة الزوجة والأطفال.

4. فضح ممارسات الاحتلال الإسرائيلي التي تنتهك حقوق المرأة على المستويين المحلي والدولي.

- تنفيذ ورش عمل تدريبية بمشاركة 14 باحثة ميدانية حول المهارات العملية في إجراء المقابلات والتوثيق وكتابة الإفادات.
- توثيق 80 حالة انتهاك إسرائيلي لحقوق الإنسان مورست ضد نساء.
- إنجاز دراسة من 80 صفحة للاستخدام في أنشطة مناصرة حقوق الإنسان على المستوى الدولي بالاستفادة من التحليل والاختبارات المبنية على ما تم تسجيله من إفادات بواسطة الباحثات الميدانيات. (تأتي هذه الدراسة إضافة إلى مشاريع الأبحاث الستة التي سبق ذكرها أعلاه).
- حضور الجلسة الحادية عشرة لمجلس حقوق الإنسان في جنيف.
- إعداد وتقديم تقرير بديل لكي يعرض للبحث بخصوص التقرير الدوري الثالث لإسرائيل المقدم إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والتي ستجتمع في آب/أغسطس 2010.
- تقديم البراهين، بما يشمل تقريراً خطياً، إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة.

5. تطوير القدرات الذاتية لمركز المرأة وأدائه واستدامته.

- إعداد وإنجاز الخطة الاستراتيجية للسنوات الثلاث المقبلة 2010-2012 "نستلهم الماضي ونسير نحو المستقبل".
- المحافظة على الصلات مع 77 جهة مانحة سابقة وحالية ومحتملة.
- تدريب وتطوير قدرات طاقم المركز من خلال 16 ورشة عمل وفعالية تدريبية محلية والمشاركة في 14 زيارة وورش عمل ومؤتمر وفعالية تدريبية على المستويين الإقليمي والدولي.

- إعداد استراتيجية للإعلام والتواصل.
- توفير مراجع من المكتبة لطاقم المركز في 107 مناسبات واستقبال 76 زائراً من الخارج، إلى جانب 92 زيارة إلى مكتبة المركز في الخليل.

الظرف السياسي

اتصفت الصورة السياسية طوال العام بتعليق أعمال المجلس التشريعي الفلسطيني وبالاتقسام بين حركتي حماس وفتح والذي تمثل بالفشل في إجراء انتخابات رئاسية في كانون الثاني/يناير أو التوصل إلى وفاق وتوحيد للقيادة بين غزة والضفة الغربية. وقد عانت غزة من الحصار طوال العام، إلى جانب القتل والدمار والآثار الإنسانية الناجمة عن العملية العسكرية التي أطلقتها القوات الإسرائيلية في أواخر 2008. ولم تحقق العملية السلمية تقدماً ملموساً خلال سنة 2009 ولم تلتزم حكومة إسرائيل بتجميد الاستيطان.

أجريت أبحاث عديدة حول أثر الحرب على غزة في 2008-2009، وأكدت تقارير عديدة حالة الحرمان والأزمة الإنسانية السائدة في قطاع غزة.¹ وفي مجرى التعليق على الأثر الخاص الواقع على النساء والأطفال، أشار تقرير غولدستون إلى مقتل 116 امرأة (حسب أرقام منظمة الصحة العالمية) وترمل 300 امرأة أخرى بسبب الحرب. وأشار الباحثون إلى أن "الحصار والعمليات العسكرية قد فاقت الفقر، مما أثر على النساء بشكل خاص، كونهن يتولين المسؤولية عن تدبير الغذاء والضروريات الأخرى لعائلاتهن. وقد ازداد عدد النساء اللاتي يشكلن العائل الوحيد للأسرة (مثلاً، في حال مقتل أفراد الأسرة الذكور أو تعرضهم لإصابة نتيجة النزاع أو العنف، أو إيداعهم السجن) ولكنهن يجدن صعوبة في تأمين فرصة عمل".² تبرز اليونيفيم أيضاً مشكلة النساء اللواتي يعانين من العنف الأسري: "تعتبر المبحوثات عن مستوى مرتفع من القلق بخصوص العنف الأسري مماثل لمستوى القلق الذي يعبرن عنه بخصوص العنف العسكري الإسرائيلي. ويفاد بأعلى ارتفاع في العنف الأسري ضد المرأة في أوساط الأسر التي شردتها الحرب وفي جنوب قطاع غزة، حيث يوجد أيضاً أعلى مستوى من الإحساس بزيادة العنف الأسري الممارس ضد الأطفال".³

تواصل الحصار المفروض على غزة طيلة سنة 2009، مقوضاً النشاط الاقتصادي ومعيقاً لجهود التعافي من نتائج عملية الرصاص المصبوب. كما أن ما لا يقل عن 100,000 شخص تعرضوا للتشريد في غزة في ذروة العدوان الإسرائيلي، مما يخلق حالة لا حد لها من انعدام الاستقرار الاجتماعي-الاقتصادي، إلى جانب المشكلات المتعلقة بالسكن، وتشير التقديرات إلى أن 20,000 من هؤلاء لا زالوا دون مأوى مع اقتراب نهاية العام.⁴ في ضوء النزاع في غزة، يتمثل أحد العوامل البارزة التي تؤثر على عمل مركز المرأة في محدودية القدرة على السفر بين غزة والضفة الغربية، في الوقت الذي تتضاعف فيه الأهمية الحاسمة للمحافظة على التواصل والتعاون بين النساء وتمثيل حقوق النساء واحتياجاتهن وآرائهن.

¹ Human Rights Watch, "Deprived and Endangered: Humanitarian Crisis in the Gaza Strip", January 2009, http://www.hrw.org/sites/default/files/related_material/2009_OPT_MENA.PDF (accessed 16 Feb 2010);

United Nations Fact Finding Mission on the Gaza Conflict, "Human Rights in Palestine and Other Occupied Arab Territory: Report of the Fact-Finding Mission on the Gaza Conflict", 25 September 2009,

<http://www2.ohchr.org/english/bodies/hrcouncil/docs/12session/A-HRC-12-48.pdf> (accessed 16 Feb 2010)

² United Nations Fact Finding Mission on the Gaza Conflict, "Human Rights in Palestine and Other Occupied Arab Territory: Report of the Fact-Finding Mission on the Gaza Conflict", 25 September 2009,

<http://www2.ohchr.org/english/bodies/hrcouncil/docs/12session/A-HRC-12-48.pdf> (accessed 16 Feb 2010), Paragraph 1276

³ UNIFEM, "Voicing the needs of Women and Men in Gaza", 2009,

http://www.unifem.org/attachments/products/UN_Gender_Needs_Survey_for_the_Gaza_Strip.pdf (accessed 16 Feb 2010)

⁴ Internal Displacement Monitoring Centre "Gaza Offensive Adds to the Scale of Displacement", December 2009, [http://www.internal-](http://www.internal-displacement.org/8025708F004BE3B1/(httpInfoFiles)/CFB20A80C060A20EC125769C003BD617/$file/OPT_Ove)

[displacement.org/8025708F004BE3B1/\(httpInfoFiles\)/CFB20A80C060A20EC125769C003BD617/\\$file/OPT_Ove_rview_Dec09.pdf](http://www.internal-displacement.org/8025708F004BE3B1/(httpInfoFiles)/CFB20A80C060A20EC125769C003BD617/$file/OPT_Ove_rview_Dec09.pdf) (accessed 27 Feb 2010)

أما فيما يتعلق ببقية الأرض الفلسطينية المحتلة، فلا يزال الاحتلال الإسرائيلي يقيد الوصول إلى العدالة بسبب تقييد الولاية القضائية الفلسطينية في كل من المنطقة ب والمنطقة ج وفي الجرائم التي يرتكبها إسرائيليون. إن حجم الاعتبارات الإنسانية في الضفة الغربية كبير كما هو في غزة، في ظل ما يفرضه النقص في المياه من تغييرات اقتصادية واجتماعية⁵ من ناحية أخرى، إن الضمان الاجتماعي الذي توفره السلطة الفلسطينية لا يكفي لإعادة دمج الأسر المعتمدة في سبل رزق معتمدة على الذات أو في النشاط الاقتصادي. وبسبب السياسات الإسرائيلية الهادفة إلى تغيير التكوين الديموغرافي، أصبح عدد من الفلسطينيين بلا جنسية بسبب إلغاء بطاقات هويتهم (مثلاً، بعد قضاء أربع سنوات في الخارج – مما يؤثر على الطلبة بشكل خاص)، أو يمنعون من دخول القدس، حيث يتم إصدار بطاقات هوية الضفة الغربية للأطفال من أبوين أحدهما من القدس الشرقية والآخر من الضفة الغربية. يؤدي ذلك إلى ارتفاع في عدد الساعين إلى خدمات مركز المرأة في القدس الشرقية. كما أن سياسات وممارسات الاحتلال الأخرى، مثل الاجتياحات العسكرية، والقيود على الحركة، وانفصال الأسر عن أراضيها أو أماكن العمل بسبب نقاط التفتيش أو الجدار الفاصل، والاستيلاء على الأراضي، وعنف المستوطنين، وتغيير التكوين الديموغرافي، وحرمان الأسر من لم شملها، تساهم في زيادة انعدام الأمان الاقتصادي والإنساني، وتفاقم ضغوط الحياة الأسرية وتخلق الظروف المواتية لانتشار العنف الأسري.

لقد كان الانقسام السياسي في فلسطين بين حركتي فتح وحماس صفة مميزة للسنة، إلى جانب تعطل أعمال المجلس التشريعي الفلسطيني. وفي آب/أغسطس، عقدت حركة فتح مؤتمرها السنوي السادس، والذي أعطى زخماً جديداً لقيادة الرئيس محمود عباس. وأعلن الرئيس عباس عن نيته لعقد انتخابات للمجلس التشريعي الفلسطيني في كانون الثاني/يناير 2010، إلا أنه لم تجر التحضيرات لعقد الانتخابات في ذلك الموعد، وخاصة أن حماس أعطت الأولوية للمطالبة بالاتفاق على الوحدة الوطنية قبل أن تجرى الانتخابات.⁶ وفي ظل الركود السياسي داخل المجلس التشريعي في أغلب أوقات السنة، أعد مركز المرأة استراتيجيات المناصرة المناسبة لذلك الوضع، حيث أعطى الأولوية للتنقيف والتوعية على المستوى الشعبي والعمل على المستوى الإقليمي على حساب الضغط المباشر على أعضاء المجلس التشريعي.

⁵ Amnesty International, "Thirsting for Justice: Palestinian Access to Water Restricted", 27 October 2009, <http://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE15/028/2009/en/634f6762-d603-4efb-98ba-42a02acd3f46/mde150282009en.pdf> (accessed 16 Feb 2010)

⁶ International Crisis Group, "Palestine: Salvaging Fatah", 12 November 2009, http://www.crisisgroup.org/library/documents/middle_east_north_africa/arab_israeli_conflict/91_palestine_salvaging_fatah.pdf (accessed 15 February 2010)

ملخص الانجازات

مقدمة

في سنة 2009، نفذ مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي أنشطة السنة الأخيرة من خطته الاستراتيجية الخمسية: "قدماً نحو تحقيق الأمل". وسيتم إعداد تقرير منفصل يقيم إنجازات الاستراتيجية على مدى سنواتها الخمس. وفي أواخر سنة 2009، عمل المركز على إعداد استراتيجية جديدة ليسترشد بها عمله في السنوات الثلاث المقبلة. يسعى المركز للبناء على نجاحات الماضي ومواصلة تقديم الخدمات، وبناء القدرات والدعم للمنظمات القاعدية الشريكة، والتوثيق، والمناصرة والتوعية، وتعميق وتعميم أثر العمل في هذه المجالات. بناءً على ذلك، أعطي لخطة الفترة 2010-2012 عنوان: "نستلهم الماضي ونسير نحو المستقبل".

وكما في السنوات السابقة من العمل على استراتيجية 2005-2009 "قدماً نحو تحقيق الأمل"، بنيت أنشطة مركز المرأة حول خمسة أهداف استراتيجية:

- المساهمة في تطوير التشريعات والسياسات المؤسسية التي تدعم النساء وحقوقهن.
- تطوير مصادر الثقافة والقيم المحلية تجاه التخلي عن الممارسات السلبية في المجتمع تجاه النساء.
- بناء قدرات المؤسسات الرسمية والقاعدية ذات الصلة التي لها تأثير مباشر على قضايا المرأة.
- فضح ممارسات الاحتلال الإسرائيلي التي تنتهك حقوق المرأة على المستويين المحلي والدولي.
- تطوير القدرات الذاتية لمركز المرأة وأدائه واستدامته.

يتناول ملخص الانجازات كل هدف من هذه الأهداف بالترتيب ليرز بعضاً من النجاحات العديدة التي تحققت خلال السنة. كانت الأنشطة التي أجريت خلال تلك السنة تتماشى مع النتائج المتوقعة بخصوص كل من الأهداف المحددة حسب الخطة الاستراتيجية. وقد تم تنفيذ الأنشطة المخطط لها بنجاح إلى حد كبير، وفي توافق مع خطة العمل لسنة 2009. إلا أن مركز المرأة قد واجه أيضاً عدداً من التحديات الكبيرة خلال السنة تستوجب الإشارة إليها.

تمثل أحد أكبر التحديات في استقالة عضوين من الطاقم من وحدة الأبحاث قبل أن يتم إنجاز النسخة النهائية من الدراسات التي كانتا تعملان عليها. وازداد الأمر صعوبة بسبب تخفيض أحد مستشاري الأبحاث الرئيسيين للوقت الذي يقدمه للعمل مع المركز. واستدعى ذلك، إلى جانب عوامل أخرى، القيام بإعادة تقييم للكيفية التي ينفذ فيها مركز المرأة الأبحاث، حيث يجري العمل حالياً على تنفيذ نقلة استراتيجية لصالح توكيل أطراف خارجية بتنفيذ الأبحاث بدلاً من تنفيذها مباشرة (بخلاف مشروع القانون الإنساني الدولي الجاري تنفيذه بنجاح). وبناء على التقييم، أصبح مركز المرأة يتبنى موقفاً بأن هناك حاجة لتأسيس لجنة وطنية للأبحاث بدعم عريض القاعدة من المجتمع المدني وبمشاركة ومصادقة المجتمع الأكاديمي من كل بد. ستكون الغاية من وجود هذه اللجنة ضمان التعاون الوثيق بين المجتمع الأهلي والمجتمع الأكاديمي في سعي لتحسين جودة الأبحاث والاستفادة من الخبرات المتوافرة في كلا القطاعين. وقد نشأ نوع آخر من التحدي بسبب التأخيرات في عملية التخطيط الاستراتيجي. فقد كان من المفترض أن تنتهي عملية التخطيط في أواسط سنة 2009، حتى يتاح أخذ مصادقة مجلس أمناء المركز على الخطة في الوقت المناسب. إلا أنها لم تنجز إلا في النصف الأخير من سنة 2009.

أحد التحديات الأخرى، والذي يمثل مدعاة للقلق بالنسبة لكل الفلسطينيين المدافعين عن حقوق الإنسان، تمثل في القضية التي رفعت ضد مديرة مركز المرأة مها أبو دية شماس من طرف الشرطة الفلسطينية. تركزت القضية حول الضرر الذي لحق بجهاز الشرطة الفلسطينية بسبب بيانات قدمتها إحدى المشاركات في فعالية عامة نظمها مركز المرأة، ادعت فيها بأنها تعرضت لتحرش في أحد مراكز الشرطة عندما كانت تبلغ عن حادثة عنف عانت منها. بناءً على هذه الواقعة، وبناءً على تعليقات مديرة المركز التي قالت فيها أنه سبق لمركز المرأة أن سمع

الهدف الاستراتيجي الأول: المساهمة في تطوير التشريعات والسياسات المؤسسية التي تدعم النساء وحقوقهن.

الأهداف المحددة:

- 1- إقامة ائتلافات وبناء تحالفات ولجان تنسيق مع المؤسسات والشخصيات المؤثرة لتجنيد الدعم لمقترحات المركز حول إصلاح القوانين.
- 2- التأثير على أصحاب القرار السياسي والمهني

يعمل مركز المرأة في شراكة مع المنظمات الفلسطينية الأخرى عبر عضويته في تسعة ائتلافات أو منتديات أو مجموعات عمل. من خلال هذه المجموعات، يحافظ مركز المرأة على موقعه ويزيد من فعاليته كمنظمة فلسطينية رائدة في مجال حقوق الإنسان. وقد عمل المركز في السنوات الأخيرة على تشكيل الائتلافات بناءً على المنطق القائل أن المجتمع المدني يزداد قوة كلما كان قادراً على إقامة حوار وطني أو إقليمي حول قضايا التغيير الاجتماعي والقانوني الحساسة. إن العديد من النجاحات التي تحققت أو تتوجت في سنة 2009 تشير إلى صحة نظرية التغيير هذه وتصادق على نجاعة استراتيجية المركز في إقامة الائتلافات ودعمها.

تجيء محاولات التأثير في القرارات المتعلقة بالسياسات من خلال ممارسة الضغط والدبلوماسية الهادئة مع صناعات القرار السياسي والمهني كرد فعل على السياق السياسي، وخاصة استمرار تعليق أعمال المجلس التشريعي الفلسطيني والانقسام السياسي بين حركتي حماس وفتح والفصل الإداري بين الضفة الغربية وغزة.

الجدل حول قبول التغيير من خلال مرسوم رئاسي أو انتظار المجلس التشريعي

تنهك أصوات في نطاق المجتمع المدني الفلسطيني في الجدل حول قضية حساسة، هي ما إذا كان ينبغي السعي نحو إحداث تغيير تشريعي في البيئة الراهنة من خلال مناصرة إصدار مراسيم رئاسية، أو التمسك بفصل السلطتين التنفيذية والتشريعية والانتظار لتحقيق التغيير التشريعي إلى حين إحياء نشاط المجلس التشريعي الفلسطيني. إن مركز المرأة يساند الرأي القائل بإحياء نشاط المجلس التشريعي واستمرار جهود المجتمع المدني في العمل من أجل التغيير من خلال التشريع وليس من خلال المراسيم. ومع ذلك، فثمة قضايا مثل قضية قتل النساء التي تتهدد بها حياة نساء كل يوم بسبب استمرار الوضع على ما هو عليه، حيث يتخذ المركز موقفاً بأنه لا يمكن أن تبقى النساء في الانتظار. ولذلك يعمل المركز حالياً على الضغط من أجل التغيير التشريعي من خلال مرسوم رئاسي في مثل هذه المسائل.

يوصل مركز المرأة المحافظة على بروز إعلامي قوي، من خلال الظهور في العديد من البرامج التلفزيونية والإذاعية مطالباً بقدر أكبر من الحماية لحقوق المرأة، وبتحسين الخدمات المقدمة (من منطلق كونه طرفاً مقدماً للخدمات)، ومسلطاً الضوء على قضايا جديدة ونتائج جديدة استناداً إلى ما نجريه من دراسات وتوثيق.

موقع مركز المرأة المميز

يوصل مركز المرأة بناء مواقفه بخصوص السياسات ووجهته الاستراتيجية على أساس الخبرات الحياتية للنساء الفلسطينيات. وتأتي المساهمات من مختلف وحدات المركز على شكل أرقام ودراسات حالة من وحدة الخدمات،

تم نقاش مقترحات تغيير الهيكلية في وحدة الأبحاث والتوثيق في مركز المرأة في التقرير السنوي 2008. وقد وافق مجلس أمناء المركز على المقترح بحيث تم الآن دمج وحدة الأبحاث والخدمات مع وحدة الضغط والمناصرة، وتم تعيين رئيسة للوحدة حسب الأصول (بعد مغادرة رئيسة الوحدة السابقة في 2008). يتمثل أحد مبررات هذا الدمج في تقليل ساعات عمل الطاقم التي تقضى في التنفيذ المباشر للأبحاث بهدف التركيز بمزيد من الفاعلية على توكيل أطراف خارجية بإجراء الأبحاث ومواصلة توثيق دراسات الحالة، وكلا المجالين يهيئان الأرضية لاتخاذ المواقف الخاصة بالسياسات والإصدارات التي تشكل أساس عمل المركز في مجال الضغط والمناصرة.

بناء الزخم: ائتلاف قانون الأحوال الشخصية

في 2008، أورد مركز المرأة في تقريره تفاصيل النجاحات التي حققها في قيادة ائتلاف قانون الأحوال الشخصية للبدء في إعادة صياغة القانون برئاسة قاضي القضاة وبطلب من مكتب الرئاسة. ويسر مركز المرأة أن يشير في تقرير سنة 2009 إلى المحافظة على الزخم – نشاط المتطوعين، والبروز الإعلامي، والاهتمام على أعلى المستويات – الذي يحيط بقضية تعديل قانون الأحوال الشخصية. لا يزال مركز المرأة يتواجد في صميم الائتلاف ومع تحول الجدل حول الموضوع إلى الساحة العامة، فإن المركز يسعى لإتاحة المواد التحليلية (أوراق موقف، واستجابات في المناظرات، واقتراح مواقف موحدة للمجتمع المدني) التي أصبحت تجد جمهوراً أكثر استعداداً لتقبلها نتيجة القدرات التي تم بناؤها لهذه الحركة.

وبدأت تظهر ثمار الضغط: ائتلاف قانون العقوبات

عمل مركز المرأة بنشاط كبير مع ائتلاف قانون العقوبات وشهد تحقيق إنجازات بارزة. فقد نجح الائتلاف في الضغط لعقد اجتماع مع وزير العدل لاقتراح تغييرات على القوانين بخصوص قضية قتل النساء، وحث الوزير على إلغاء الأحكام المخففة ضد قتلة النساء. كما مارس المركز والائتلاف الضغط في نطاق وزارة شؤون المرأة لتبني موقف مماثل. وقد بدأت مساعي الائتلاف بجني الثمار الآن، إذ شكلت وزارة العدل لجنة صياغة جديدة يشارك مركز المرأة في عضويتها. ويسعى المركز، مع لجنة الصياغة، ومن خلال الحوارات التي تشمل كافة قادة المجتمع المدني، إلى تطوير موقف موحد ليعرض على الوزارة - موقف يحمي ويعزز حقوق المرأة ومن ضمنها الحق في الحياة.

مركز المرأة يجسر بين الائتلافات: ائتلاف قانون العقوبات والمنتدى الفلسطيني للإجهاض الآمن

ظهرت في هذه السنة دلالة واضحة تشهد على أهمية عضوية مركز المرأة في عدد متنوع من مجموعات العمل الوطنية، حيث أصبحت حقوق الإجهاض موضع نقاش في اثنتين من تلك المجموعات. فيما تأخذ وزارة العدل في الاعتبار إدخال تغييرات على قانون العقوبات، أدى مركز المرأة دور قناة للتشارك بالمعلومات بين ائتلاف قانون العقوبات – الذي يهتم بمجال واسع النطاق – والمنتدى الفلسطيني للإجهاض الآمن (الذي يشارك مركز المرأة في عضويته أيضاً)، والذي يتركز اهتمامه بخصوص إعادة صياغة قانون العقوبات على رفع مستوى الإقرار بحق المرأة في إجهاض آمن ضمن أحكام قانون العقوبات المعدل. إن عضوية مركز المرأة في كلا المجموعتين ومساهمته في لجنة إعادة صياغة قانون العقوبات تضعانه في موقع مناسب إلى حد كبير لمناصرة آراء منتدى الإجهاض الآمن ونقل الأثر الراجع من ائتلاف قانون العقوبات ولجنة الصياغة التي تقودها وزارة العدل.

نهج مشترك لكسر الصمت: قتل النساء والعنف في الحيز الخاص

عندما بدأ مركز المرأة بتوثيق حالات قتل النساء، كان عليه أن يبحث بنشاط عن الحالات التي يلزم تقصيها، وذلك بسبب الصمت الذي يحيط بجرائم القتل المرتكبة بحق النساء. فيما بعد، وعندما علمت الشبكة التي يعمل معها المركز والتي تضم آلاف المتطوعين والنشطاء والمؤيدين والمستفيدين أن المركز يعمل على توثيق الحالات، بدأت الأنباء عن حالات وفاة غير مبلغ عنها أو غير ظاهرة ترد بشكل شفهي، مما أتاح إمكانية توثيق المزيد من الحالات بالتفصيل. وقد وثق المركز حالات قتل 11 امرأة (7 في الضفة الغربية و4 في غزة) وحالتين أخريين بلغ عنهما على أنهما انتحار. في البداية، استخدم مركز المرأة هذه الملفات بمفرده لإثارة الاهتمام بالقضية. والآن أصبح بإمكان الصحفيين والباحثين والمؤسسات الشريكة الاطلاع عليها عند الطلب. وقد توقف المركز عن توثيق حالات جديدة من قتل النساء ولكن عمله ترك أثراً راسخاً. فعندما بدأ العمل، كان على الباحثين السعي وراء الحالات والتعرف عليها، أما الآن فأصبحت حالات قتل النساء، شيئاً فشيئاً، ولكن بشكل تصاعدي، ترد في تقارير الشرطة على أنها جرائم وأصبحت محط اهتمام التقارير الصحفية. لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله لكسر الصمت حول العنف في الحيز الخاص. وسيتخذ مركز المرأة خطوة أخرى بهذا الاتجاه من خلال جعل دراسات الحالة التي أجراها على حالات قتل النساء متاحة بشكل واسع حالما تكون نصوصها جاهزة للنشر.

الهدف الاستراتيجي الثاني: تطوير مصادر الثقافة والقيم المحلية تجاه التخلي عن الممارسات السلبية في المجتمع تجاه النساء.

الأهداف المحددة:

- 1- تطوير آليات المعرفة والحوار في المجتمع المحلي لتمكين النساء.
- 2- إعداد مجموعة فعالة من الناشطين والمتطوعين المحليين لتعزيز تبني اتجاهات ثقافية إيجابية حول المرأة.

تواصل قاعدة حلفاء مركز المرأة على المستوى القاعدي بالتنامي في عددها وقدراتها من خلال العمل على هدفنا الاستراتيجي الثاني. وتتضمن النجاحات التي تحققت هذه السنة ما يلي: عدد ضخم من ورش عمل التوعية، وتمكين النساء والرجال من خلال تعريفهم بحقوقهم، وتزايد نشاط المتطوعين في التعبئة الذاتية وتولي أدوار القيادة والتدريب بأنفسهم.

المحكمة الصورية: فعالية جديرة بالتكرار

جاءت إحدى أبرز محطات العمل هذه السنة في شهر كانون الأول/ديسمبر على شكل عقد محكمة صورية في بيت لحم تحت رعاية وزارة شؤون المرأة. وقد قاد مركز المرأة عملية تنظيم المحكمة الصورية بصفته منسق منتدى المنظمات الأهلية لمناهضة العنف ضد المرأة وبمساعدة من جزء من شبكة المتطوعين والمتطوعات مع المركز. تناولت المحكمة الصورية قضية قتل إحدى النساء وساعدت على إبراز النواقص التي يراها مركز المرأة في التشريعات الحالية. وقد لفتت الفعالية اهتمام المسؤولين على مستوى عالٍ بما في ذلك أعضاء في المجلس التشريعي وممثلين عن عدد من الوزارات الرئيسية. كما نالت هذه الفعالية الناجحة تغطية إعلامية واسعة، لتحمل رسالة قوية حول الحاجة للإصلاح إلى جمهور واسع يتجاوز عدد الحضور الذي بلغ حوالي 120 شخصاً، بل وكذلك إلى كل من سمع عن الفعالية فيما بعد. إن هذه الفعالية تعطي مثلاً على تأثير العمل من خلال المنتدى والاستفادة من قدرات متطوعي مركز المرأة وتمكين المتطوعين من خلال تنظيمهم لفعالية ذات أهمية على المستوى الوطني للترويج لتبني اتجاهات ثقافية أكثر إيجابية تجاه النساء وزيادة الضغط من أجل تغيير التشريعات لصالح النساء. إن مركز المرأة يخطط للبناء على هذا النجاح من خلال تنفيذ فعاليات مماثلة في المستقبل.

تطوير القدرات وبناء رصيد من أدوات التوعية

واصل مركز المرأة سجله الممتاز في أنشطة التوعية الواسعة الانتشار من خلال الوصول مباشرة إلى آلاف الأشخاص الذين يحضرون ورش العمل التي ينظمها المركز أو متطوعوه أو شركاؤه من المؤسسات القاعدية. تمثل أحد النجاحات التي تحققت سنة 2008 في إنتاج فيلم "منا وفينا" الذي يعالج قضية العنف ضد المرأة مع إشارة خاصة إلى سفاح القربى. ويستخدم المركز وشركاؤه هذا الفيلم الآن في فعاليات مثل الاحتفال باليوم العالمي للمرأة في 8 آذار/مارس. وقد قام مركز المرأة في سنة 2009 بتدريب كادر من 120 متطوعاً ومتطوعة حول قضايا حقوق المرأة وقدم بالمتوسط 50 ساعة تدريب مدربين إلى 25 متطوعاً ومتطوعة. إن أفلاماً مثل "منا وفينا" والمواد التي تنتجها وحدة بناء القدرات في مركز المرأة بناءً على الأبحاث وأنشطة التوثيق الجارية تزود المتطوعين والمتطوعات بأدوات سهلة الاستعمال تقدم المعلومات وتفتح المجال للنقاش حول القضايا الاجتماعية والقانونية الشائكة.

تكامل دور أنشطة التطوع

تعد أنشطة التطوع والتنمية الشعبية والتوعية واحدة من ركائز عمل مركز المرأة في تغيير الاتجاهات والسلوكيات بخصوص النساء في فلسطين. من خلال هذا العمل، يصل المركز إلى كافة الفئات السكانية، ولكنه يستهدف الفئات التي يحددها كمفتاح للتغيير الاجتماعي - أي الأخصائيين والأخصائيات الاجتماعيات، والإعلاميين، والفئات الشابة بشكل خاص (باعتبارهم فئة تتقبل التغيير وسيكتب لها أن تقوم بعملية التغيير في المستقبل). إن أنشطة بناء كادر من النشطاء وشبكة من الشركاء وحركة من المؤيدين الذين يمتلكون المعرفة عن حقوق المرأة ويساندونها ترتبط بدورها بالأهداف الاستراتيجية الأخرى: زيادة عدد الحلفاء الطبيعيين الداعمين والفاعلين في أثناء الحملات، وزيادة عدد التحويلات إلى وحدة الخدمات في المركز، ورفع الوعي بالخدمات وإمكانية الوصول إليها لدى سكان المناطق النائية، وتوسيع شبكة المركز وقاعدة معلوماته مما يجعل المركز أقدر على تيسير نقل المعلومات والرأي العام من النطاق الشعبي إلى صناعات السياسات النافذين.

الهدف الاستراتيجي الثالث: بناء قدرات المؤسسات الرسمية والقاعدية ذات الصلة التي لها تأثير مباشر على قضايا المرأة.

الأهداف المحددة:

- 1- تقديم الدعم لوزارة الشؤون الاجتماعية في تطوير خدمات البيت الآمن في فلسطين.
- 2- بناء قدرات المؤسسات النسوية القاعدية في المحافظات لتقديم الخدمات للنساء ضحايا العنف.
- 3- دعم مؤسسات التحويل، مثل الشرطة، في التعامل مع النساء ضحايا العنف.
- 4- توفير التمثيل القانوني وخدمات التوسط للنساء ضحايا العنف اللواتي لا تتم معالجة مشاكلهن من قبل برامج الدعم الاجتماعي.

زيادة بمقدار ثلاثة أضعاف في استقبال الحالات في البيت الآمن

يظل تقديم الخدمات يشكل جزءاً عضوياً في عمل مركز المرأة. وقد تم الحفاظ على مستوى النجاح الذي تحقق في سنة 2008 من ناحية الزيادة في عدد الحالات التي تتلقى الخدمات القانونية وجلسات الإرشاد لمرة واحدة. وفي الأثناء، تمثل أحد مؤشرات التقدم البارزة في زيادة استخدام البيت الآمن الذي يديره المركز لحماية النساء المعرضات لخطر العنف أو المهددات بالقتل. إن الأرقام تتحدث عن نفسها بقوة: إذ تصاعد عدد الأشخاص الذين حصلوا على الحماية في المأوى الطارئ بمقدار ثلاثة أضعاف، من 11 في سنة 2008 إلى 32 في سنة 2009 (27 امرأة و5 أطفال).

المنظمات القاعدية الشريكة تشاطر المركز رؤيته وتساوم في نشرها وتبني شراكات جديدة

يعد العمل مع الجمعيات القاعدية من الجوانب الرئيسية الأخرى في عمل مركز المرأة، والتي تساعد في تمكين النساء من خلال بناء قدرات المؤسسات، وتوسع انتشار رسالة المركز بشكل أعمق في المناطق المهمشة، لتصل إلى المجتمعات النائية والمهمشة عن المراكز الحضرية الرئيسية. إحدى الغايات المتوسطة الأجل لهذا المشروع، والتي تم تحقيقها جزئياً، تتمثل في تمكين المنظمات القاعدية الشريكة من بناء علاقات ثابتة مع المانحين الدوليين، مثل اليونيفيم ومؤسسة دروسوس. لهذا السبب، تضمنت الشراكة الوثيقة مع جمعية النجدة، مثلاً، تدريب الطاقم، ومراجعة النظم المالية والإدارية، ودعم توظيف عضو جديد في الطاقم الإداري، والمساعدة في التخطيط والتنفيذ وإعداد التقارير. بالإجمال، نستطيع أن نلاحظ أن قدرات جمعية النجدة قد نمت ونما معها موقع الجمعية في المجتمع المدني المحلي. بالمقابل، لا زالت جمعية نساء من أجل الحياة تحافظ على صلاتها مع قاعدة من المانحين وتواصل النمو. كما يواصل مركز المرأة العمل في شراكة معها ومساعدتها في مجال العلاقات الخارجية لتحقيق مزيد من التنوع في رصيد علاقاتها مع الجهات المانحة.

علاقات إيجابية مع وزارة الشؤون الاجتماعية

شهدت علاقات مركز المرأة مع خدمات التحويل ووزارة الشؤون الاجتماعية أيضاً تطوراً في اتجاهات إيجابية للغاية. وقد استمرت المحادثات مع الوزارة بخصوص تجديد ترخيص البيت الآمن عبر السنة وتوجت بتخطيط الوزارة لجعل البيت الآمن الذي يديره المركز جهة معترف بها رسمياً لتقديم الحماية الطارئة، والخيار الأول للتحويل من جهة الخدمات الحكومية. [تم توقيع اتفاقية بهذا الشأن حسب الأصول في كانون الثاني/يناير 2010]. إن التقدم في تطوير العلاقات الرسمية مع الوزارة يمثل نجاحاً ملموساً وعملياً بالنسبة لمركز المرأة. ويفترض به أن يمهد الطريق لبناء علاقات ملموسة بين المركز والوزارة وكذلك لتعزيز العلاقات بين الوزارة والمجتمع الأهلي ككل. فضلاً عن ذلك، تتضمن مذكرة التفاهم رؤية صريحة للوزارة بخصوص دور السلطة الفلسطينية المبادر والتزامها بحماية النساء وتحسين خدمات الحماية المتاحة لهن.

زيادة عدد المستفيدات من خدمات المركز القانونية والاجتماعية

طراً تصاعد على عدد المستفيدات من وحدة الخدمات في مركز المرأة بالإضافة إلى الأرقام العالية التي أظهرتها السنة السابقة. وتعمل الوحدة على مراجعة عبء العمل الذي يتحمله الطاقم وتبحث عن فرص التوسع استجابة إلى تزايد الطلب على الخدمات، مع الزيادة المتوقعة في التحويلات الآتية من الخدمات الحكومية وبسبب تنامي الوعي بحقوق النساء والمعرفة عن عمل مركز المرأة في المجتمعات التي تشملها حملات المركز وأنشطة متطوعيه.

وفيما يلي أبرز البيانات بهذا الخصوص:

- زيادة في تقديم الخدمات القانونية إلى 283 شخصاً (بالمقارنة مع 268 في السنة السابقة) والعمل على 303 قضية، حيث أن بعض النساء كن يجئن بأكثر من قضية.
- بقي عدد القضايا التي رفعت إلى المحاكم، من بين مجموع القضايا، مرتفعاً ليصل إلى 140 قضية (بالمقارنة مع 158 في السنة السابقة)، حيث تمت معالجة القضايا الأخرى دون الحاجة للجوء إلى المحاكم.
- زيادة في تقديم جلسات الإرشاد لمرّة واحدة إلى 252 جلسة (بالمقارنة مع 213 في السنة السابقة).
- مواصلة حملة توزيع دليل المساعدة الذاتية بخصوص النفقة التي بدأت السنة السابقة، حيث تم توزيع 510 نسخ من الدليل هذه السنة.

الهدف الاستراتيجي الرابع: فضح ممارسات الاحتلال الإسرائيلي التي تنتهك حقوق المرأة على المستويين المحلي والدولي.

الهدف المحدد الأول: رصد الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الإنساني الدولي وفضحها.

شهد مشروع القانون الإنساني الدولي تقدماً ثابتاً في سنة 2009، مع ارتفاع عدد الإفادات التي تم الحصول عليها من 50 سنة 2008 إلى 80 سنة 2009. إن ارتفاع عدد الإفادات يعكس جزئياً تمتين العلاقة مع الباحثات الميدانيات وتزايد قدرتهن في مجال المقابلات والتوثيق في أعقاب التدريب الذي تلقينه حول القانون وتقنيات التوثيق. كما شهد مركز المرأة تحسناً في جودة الشهادات من خلال ورش العمل التدريبية والمرافقة والتقييم من جانب أعضاء طاقم المركز.

تم تجميع أبرز الشهادات معاً وأضيف إليها تحليل لتشكّل معاً تقريراً مكوناً من 80 صفحة ومصمم للاستخدام في أنشطة المناصرة الدولية. وتكمن القيمة الخاصة لهذا التقرير في أنه يحتوي على دلائل موثقة على آثار الاحتلال مع التركيز على بعد النوع الاجتماعي، ويعرض معلومات وتحليلات لا تتوفر في أي مكان آخر.

الدعوة لحضور الجلسة الحادية عشرة لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف

خلال سنة 2009، واصل مركز المرأة ممارسة أعمال المناصرة الدولية من خلال التمثيل المباشر في المنابر الدولية. وقد حضرت مديرة المركز مها أبو دية شماس الجلسة الحادية عشرة لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (حزيران/يونيو 2009) التي انعقدت في جنيف في سويسرا. إن المشاركة في مثل هذه الفعاليات ذات الأهمية الدولية تتيح ظروفًا مثالية لاستخدام توثيقنا الجيد للانتهاكات الإسرائيلية في مصاحبة الخطاب الشفوي القوي الذي يتم تقديمه في إطار المنبر الدولي بحد ذاته أو من خلال اللقاءات التي تجري على هامشه.

الهدف الاستراتيجي الخامس: تطوير القدرات الذاتية لمركز المرأة وأدائه واستدامته.

الأهداف المحددة:

1. تطوير نظام التخطيط والتقييم والمتابعة.
2. بناء قدرات طاقم مركز المرأة.
3. تطوير علاقات الشراكة مع المؤسسات المانحة.

إن قدرات مركز المرأة الذاتية وأدائه واستدامته تواصل السير من موطن قوة إلى آخر.

استراتيجية للفترة 2010-2012: "نستلهم الماضي ونسير نحو المستقبل"

عمل مركز المرأة في أواخر 2009 على إعداد استراتيجية جديدة يسترشد بها في عمله في السنوات الثلاث المقبلة. يسعى المركز للبناء على نجاحات الماضي ومواصلة تقديم الخدمات، وبناء القدرات والدعم للمنظمات القاعدية الشريكة، والتوثيق، والمناصرة والتوعية، وتعميق وتعميم أثر العمل في هذه المجالات. بناءً على ذلك، أعطي لخطة الفترة 2010-2012 عنوان: "نستلهم الماضي ونسير نحو المستقبل". وقد بدأ العمل على تقييم الاحتياجات التدريبية لطاقم المركز في أواخر 2009، وسيتم دمج نتائج هذا التقييم في الاستراتيجية.

المراجعات الخارجية والعلاقات الخارجية

شرع المركز في سنة 2009 في إجراء مراجعة خارجية لتنفيذ الاستراتيجية الخمسية 2005-2009. كما تم تنفيذ مراجعة خارجية منفصلة لوحدة الخدمات. وتم تقديم تقارير المركز الداخلية حسب الأصول إلى الجهات الداعمة للمشاركة، فيما جرى السعي لنجاح لتأمين تمويل جديد واستمرار الدعم السابق. وفيما يحتفظ مركز المرأة بالرغبة في النمو والقدرة على تحقيق ذلك، فإنه يجد نفسه في موقع قوي جداً من ناحية التمويل لكي يعمل على تحقيق رسالته المحورية على المدى القصير والمتوسط الأجل.

قام مركز المرأة، سعياً لتنمية علاقاته الخارجية، وخاصة لأغراض المناصرة، بالتعاقد مع مستشار لمراجعة مدى استفادة المركز من الإعلام في الوقت الحالي واقتراح استراتيجية إعلام واتصال. ويجري النظر في الاستراتيجية لدمجها في الاستراتيجية الإجمالية للسنوات الثلاث المقبلة.

الجزء الثاني: تقرير تفصيلي عن الأنشطة

الهدف الاستراتيجي الأول: المساهمة في تطوير التشريعات والسياسات المؤسسية التي تدعم النساء وحقوقهن.

النتائج المتوقعة على المدى البعيد:

- 1- وجود قوانين حساسة للنوع الاجتماعي لا تميز ضد المرأة وتتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.
- 2- تطوير ثقافة ناشطة تتميز بالمسؤولية المدنية في المجتمع الفلسطيني.
- 3- أن يعتبر المجتمع الفلسطيني القوانين الحساسة للنوع الاجتماعي أكثر شرعية ويشعر بضرورتها.

الأهداف المحددة:

- 1- إقامة ائتلافات وبناء تحالفات ولجان تنسيق مع المؤسسات والشخصيات المؤثرة لتجنيد الدعم لمقترحات المركز حول إصلاح القوانين.
- 2- التأثير على أصحاب القرار السياسي والمهني

الهدف المحدد 1:

النتيجة 1-1: مواصلة الدعم والمشاركة في تسع هيئات لتجنيد الدعم لمقترحات التعديل أو المصادقة على: قانون العقوبات، وقانون الأحوال الشخصية، وقانون حماية الأسرة من العنف. الإطار الزمني: كانون ثاني-كانون أول/يناير-ديسمبر 2009 التقدم: 100%

واصل مركز المرأة دعمه ومشاركته في تسعة ائتلافات بصفة عضواً مؤسساً و/أو منسقاً:

- ائتلاف قانون الأحوال الشخصية (عضو مؤسس ومنسق)
- ائتلاف قانون العقوبات (عضو مؤسس)
- ائتلاف قانون حماية الأسرة من العنف (عضو مؤسس ومنسق)
- منتدى المنظمات الأهلية لمناهضة العنف ضد المرأة (عضو منسق)
- المنتدى الإعلامي لنصرة قضايا المرأة (عمق) (عضو مؤسس ومنسق)

ويشارك كعضو في:

- ائتلاف رصد انتهاكات حقوق الإنسان في ظل الأوضاع الراهنة (المجلس الفلسطيني لمنظمات حقوق الإنسان) (عضو)
- ائتلاف مناهضة عقوبة الإعدام (عضو)
- المنتدى الفلسطيني للإجهاض الآمن (عضو)
- المنتدى الفلسطيني لمناهضة العنف ضد الأطفال (عضو)

1. ائتلاف قانون الأحوال الشخصية:

يتولى مركز المرأة التنسيق لهذا الائتلاف وله اهتمام واضح في قانون الأحوال الشخصية، سواءً كجهة مقدمة للخدمات تعمل في إطار القانون الحالي أو كمنظمة تتاصر إجراء إصلاحات قانونية حساسة للنوع الاجتماعي تساهم في تمكين النساء.

يعمل هذا الائتلاف منذ 1998 لتعزيز تعديل التشريع في ستة مجالات بارزة في القانون تؤثر في دور المرأة، بما في ذلك أحكام سن الزواج، والأملاك المشتركة، وتعدد الزوجات، والطلاق، وحضانة الأطفال، والمكانة القانونية المتكافئة (على سبيل المثال، عند تقديم الشهادة في الخلافات الزوجية). وفي ظل التدهور الحاصل في الأوضاع السياسية في سنة 2009، قام الائتلاف بمراجعة أهدافه في مجال المناصرة ويعمل حالياً على التأثير من أجل إصلاح قانون الأحوال الشخصية بدلاً من الضغط لتبني قانون جديد كلياً.

بدأت أنشطة الائتلاف تمتد على المستوى الإقليمي في سنة 2008، وواصلت هذا الامتداد خلال سنة 2009 أيضاً بهدف تبادل الدروس المستفادة وتقوية مواقف المناصرة. يتضمن هذا الجهد على المستوى الدولي العمل في شراكة مع اتحاد المرأة الأردنية، إلى جانب دور مركز المرأة في تمثيل فلسطين في نطاق مجموعة إقليمية لقانون الأحوال الشخصية تضم فلسطين ومصر والأردن ولبنان.

وجاءت الأنشطة الرئيسية خلال سنة 2009 كما يلي:

- رئاسة الاجتماعات الشهرية لأعضاء الائتلاف من الضفة الغربية وغزة لمناقشة التقدم ومراجعة الأنشطة والتشارك بأعباء العمل وتنسيق التخطيط وإعداد الميزانيات وإقرارها.
- عقد أربعة اجتماعات عبر تقنية الاتصال المرئي لمناقشة ومراجعة أية تطورات. وقد كانت لهذه الاجتماعات أهمية كبيرة في تواصل التعاون بين المنظمات المتواجدة في الضفة الغربية وتلك المتواجدة في غزة. علاوة على ذلك، عقد اجتماع آخر في الضفة الغربية في مارس/آذار لجسر حالة الانقسام بين غزة والضفة الغربية بمشاركة ممثلين زائرين من غزة، وشملت أجندة الاجتماع الحاجة لتطوير استجابة استراتيجية للحرب على غزة.
- حضور ورشة عمل إقليمية في لبنان في آذار/مارس للتشارك في التجارب وأفضل الممارسات في العمل على قوانين الأحوال الشخصية. تم تحديد الاختلافات بين التشريعات السارية في البلدان الأربعة ومناقشة المزايا النسبية لكل منها. كما تم لفت الانتباه إلى التناقض بين الحقوق في المساواة والقوانين التي تشرع التمييز، كما تم التشارك في أفضل الممارسات في إيجاد وتبرير حجج مبنية على الحقوق وتنماشى مع القوانين الدستورية والدينية.
- حضور ورشة عمل إقليمية في الأردن في تموز/يوليو لصياغة مذكرة مبادئ مشتركة بين جميع أعضاء الائتلاف. ركز النقاش على القضايا الأساسية التي بحاجة إلى إصلاح في قانون الأحوال الشخصية، وعلى التجارب المتشابهة والمتباينة لكل بلد، وعلى الاتجاهات المتعلقة بالحقوق والمبادئ التي تؤسس للتشريعات. لم يتم التوصل إلى موقف واحد وموحد للائتلافات الأربعة، وخاصة فيما يتعلق بأولوية الشريعة الإسلامية (حيث أعطى الممثلون عن مصر والأردن ثقلاً أكبر للشريعة). تبعاً لذلك، تمت صياغة مبادئ لكل ائتلاف وطني على حدة، تحدد المجالات الواسعة لبناء أرضية مشتركة بين بلدان الإقليم وزيادة التفاهم الإقليمي ومجالات التعاون الناجح.
- تدريب نشطاء فلسطينيين في حقوق الإنسان خلال شهري حزيران/يونيو وتموز/يوليو على كيفية توضيح التعديلات المقترحة من الائتلاف الوطني ومبرراتها. تضمنت قائمة المشاركين ناشطات نسويات ومحامين وإعلاميين جاءوا من كافة أعضاء الائتلاف. استمر التدريب على مدار ستة أيام وغطى محالات الإصلاح الستة التي يتبناها الائتلاف.
- حضور دورة تدريبية مدتها أربعة أيام في الإسكندرية في تشرين الأول/أكتوبر بحضور مشاركين ومشاركات من كافة أعضاء الائتلاف الإقليمي. ساعد التدريب على تحضير المبررات للإصلاحات

2. ائتلاف قانون العقوبات:

عمل مركز المرأة بنشاط كبير مع ائتلاف قانون العقوبات وشهد تحقيق إنجازات بارزة. فقد نجح الائتلاف في الضغط لعقد اجتماع مع وزير العدل لاقتراح تغييرات على القوانين بخصوص قضية قتل النساء، وحث الوزير على إلغاء الأحكام المخففة ضد قتلة النساء. كما مارس المركز والائتلاف الضغط في نطاق وزارة شؤون المرأة لتبني موقف مماثل. وقد بدأت مساعي الائتلاف بجني الثمار الآن، إذ شكلت وزارة العدل لجنة صياغة جديدة، وكان مركز المرأة إحدى منظمات المجتمع المدني الثلاث التي اختيرت من الائتلاف لتعكس وجهات نظر الائتلاف في اللجنة (مع الأعضاء الآخرين من المؤسسات الحكومية والأهلية) والتي تلقت أسبوعياً للعمل على المسودة.

ويسعى المركز، مع لجنة الصياغة، ومن خلال الحوارات التي تشمل كافة قادة المجتمع المدني، إلى تطوير موقف موحد ليعرض على الوزارة - موقف يحمي ويعزز حقوق المرأة ومن ضمنها الحق في الحياة.

3. ائتلاف قانون حماية الأسرة من العنف:

هذا التجمع عبارة عن مجموعة فرعية من ضمن منتدى مناهضة العنف ضد المرأة تشمل المنظمات الأعضاء التي تشارك في مشروع إقليمي (فلسطين والأردن ولبنان ومصر) بدعم من مؤسسة هنريش بول. تتمثل الغاية من المشروع في زيادة أعداد الجمهور العام المطلع على عملية صياغة قانون حماية الأسرة من العنف، وزيادة مساهمة المجتمع المدني في العملية. في فلسطين، عقد مركز المرأة نقاشات حول مشروع القانون مع مختلف الخبراء قبل عرض المسودة على مجموعة أوسع من الأشخاص من خلال سلسلة من ورش العمل.

نظمت المجموعة 39 ورشة عمل لعرض المسودة في 7 محافظات في الضفة الغربية (جنين والقدس ورام الله ونابلس وطولكرم وقلقيلية وبديا) حضرها 77 رجلاً و523 امرأة يمثلن منظمات المجتمع المدني، مثل المنظمات القاعدية واتحادات المرأة والأحزاب السياسية وأعضاء سابقين في المجلس التشريعي وأعضاء من النيابة العامة وجهاز الشرطة. كما تم عقد 12 اجتماعاً آخر مع 359 ربة بيت بالإجمال في مخيمات اللاجئين والقرى بهدف عرض ومناقشة مسودة قانون حماية الأسرة معهن.

أتاحت ورش العمل كماً وافراً من الملاحظات على التقرير حظيت جميعها باستقبال إيجابي، بما في ذلك من خبراء القضاء. وستشكل الملاحظات التي قدمتها ورش العمل الأساس لصياغة مسودة جديدة. وقد حدد مركز المرأة ضرورة وجود هيكلية ثلاثية في اللجنة المسؤولة عن إعادة الصياغة، بحيث تضم محامين وأخصائيين نفسيين وأخصائيين اجتماعيين بهدف التوصل إلى إنتاج نص قانوني متين يضع سياسات ممكنة التنفيذ للحد من مخاطر العنف وتأثيراته السلبية على الأطفال والأسر.

4. منتدى المنظمات الأهلية لمناهضة العنف ضد المرأة (المنتدى):

تولى مركز المرأة موقع منسق المنتدى سنة 2008، وقاد التحضير في سنة 2009 لإعداد خطة استراتيجية مدتها ثلاث سنوات، تضم خمسة أهداف استراتيجية:

- بناء البنية التحتية القانونية اللازمة لكفالة العدالة والمساواة للنساء ومنع العنف الممارس ضدهن،
- تولي المجتمع لمسؤوليته تجاه قضية العنف ضد المرأة،
- توفير الحماية والدعم للنساء المعرضات لخطر العنف،
- بناء قدرات المنتدى والمؤسسات المشاركة فيه لتمكينه من أداء المهام المناطة به كشبكة عمل،
- رصد وتوثيق ونشر وتعميم المعلومات بخصوص حالات قتل النساء والعنف ضد المرأة.

تضمنت الأنشطة التي نفذت سنة 2009 اجتماعاً في آذار/مارس لمناقشة بنود المرجعية للمنتدى. لم يستكمل النقاش خلال ذلك الاجتماع، ولكن تم وضع الأساس لذلك وتم تشكيل لجنة تولت مهمة استقبال الملاحظات الإضافية ودمجها. وقد صاغ المنتدى، تحت قيادة مركز المرأة، خطة تشغيلية تتضمن العديد من الأنشطة ليتم تنفيذها من خلال التعاون المتبادل.

تمثل أحد هذه الأنشطة التعاونية في المحكمة السورية التي عقدت في كانون الأول/ديسمبر 2009 في بيت لحم، وحقت نجاحاً كبيراً للمنتدى ومركز المرأة والمتطوعين المناصرين للمركز الذين شاركوا في التخطيط والتنفيذ لها. تم تنظيم هذه الفعالية تحت رعاية وزارة شؤون المرأة وجاءت ضمن سلسلة من الأنشطة المكرسة لإحياء الأسبوع الدولي لمكافحة العنف ضد المرأة. تناولت المحكمة السورية قضية قتل إحدى النساء وساعدت على إبراز النواقص التي يراها مركز المرأة في التشريعات الحالية (التي تعجز عن تقديم الحماية الكافية للنساء المعرضات للخطر أو مقاضاة قتلة النساء).

حضر الفعالية أكثر من 110 أشخاص بمن فيهم أشخاص من وزارة شؤون المرأة، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الداخلية، والشرطة، والمؤسسات الأهلية، وأعضاء المجلس التشريعي، ومنظمات حقوق الإنسان، واتحاد المرأة الفلسطينية، وأعضاء المنتدى، وشكل الرجال أكثر من ثلث الحضور. إن هذه الفعالية تعطي مثلاً على تأثير العمل من خلال المنتدى والاستفادة من قدرات متطوعي مركز المرأة وتمكين المتطوعين من خلال تنظيمهم لفعالية ذات أهمية على المستوى الوطني للترويج لتبني اتجاهات ثقافية أكثر إيجابية تجاه النساء وزيادة الضغط من أجل تغيير التشريعات لصالح النساء.

5. المنتدى الإعلامي لنصرة قضايا المرأة (عمق):

تأسس المنتدى الإعلامي بواسطة مركز المرأة في 2005 ويعمل على رفع وعي الصحفيين حول العنف ضد المرأة وتعزيز التغطية الإعلامية لقضايا النساء وجهات نظر النساء.

عقدت خلال سنة 2009 ستة اجتماعات للجنة التنفيذية، حيث تم تقييم الوضع الراهن للمنتدى وتقييم العمل السابق والتخطيط للمستقبل، إلى جانب اجتماع عام آخر ركز النقاش فيه على موضوع: تحسين الاتصال والتفاعل في إطار السياق السياسي المتغير، مع التطلع بشكل خاص للاستفادة من التكنولوجيا. تمثلت إحدى نتائج هذه الاجتماعات في تنشيط عضوية المنتدى في الشبكة العربية لرصد الإعلام، مما فتح الآفاق للعمل على المستوى الإقليمي في المستقبل. وقد حددت اللجنة التنفيذية أيضاً حاجة المنتدى لتعزيز ظهوره على الإنترنت من خلال موقع إلكتروني مناسب.

عقد المنتدى ورش عمل لتدريب المدربين مقدماً ما يقارب 60 ساعة من التدريب على إعداد التقارير الصحفية الحساسة للنوع الاجتماعي للإعلاميين وأعضاء المنتدى. وتم الشروع في إعداد تقرير عن المرأة في الإعلام في غزة، ولا يزال المنتدى في انتظار استلام التقرير حتى وقت كتابة هذه السطور.

6. ائتلاف رصد انتهاكات حقوق الإنسان في ظل الأوضاع الراهنة (المجلس الفلسطيني لمنظمات حقوق الإنسان):

تشكل هذا الائتلاف سنة 2009 بواسطة مركز المرأة ومؤسسة الحق ومركز تأهيل ضحايا التعذيب والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال ومؤسسة مانديلا ومركز القدس للمساعدة القانونية. وتتمثل رسالته في الكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان ورصدها والتبليغ عنها للسلطات المختصة، وزيارة السجون الفلسطينية، وإصدار تقارير عن الانتهاكات، وتلقي الشكاوى من المواطنين. وفي هذا الإطار، أصدر المجلس هذه السنة بياناً عاماً يوضح دوره وأهدافه ويبين معلومات الاتصال للراغبين بتقديم شكوى في كل من الضفة الغربية وغزة.

صاغ المجلس بنود مرجعيته واتفق عليها ووقعها خلال سلسلة من تسع اجتماعات كان آخرها في نيسان/إبريل. تبع ذلك عقد انتخابات لهيئة تنسيق من ثلاثة أعضاء، بحيث تكونت من مؤسستين من الضفة الغربية (الحق كمؤسسة مضيقة، ومركز القدس للمساعدة القانونية) ومؤسسة من غزة (مركز الميزان). وتتولى هيئة التنسيق مسؤولية صياغة خطة عمل وتأسيس الآليات التي تحكم العلاقة بين المجلس والمؤسسات المستضيفة له، من الناحيتين المالية والإدارية. يتمثل دور مركز المرأة في نطاق الائتلاف في المساهمة بالدعم والتمويل والمشاركة النشطة في كافة الأنشطة التي تخطط لها هيئة التنسيق وقرها المجلس.

تضمنت الأنشطة حتى الآن إصدار بيان عام يحذر من خطورة الوضع في محافظة قلقيلية في أعقاب الأحداث التي وقعت بين أعضاء حركة حماس والشرطة الفلسطينية. وأكد البيان على أهمية سيادة القانون ودعا السلطة الفلسطينية لاحترام حقوق الإنسان للجميع. وتم إسناد البيان عبر لقاءات مع شخصيات سياسية وشرعيين وشخصيات دينية لمناقشة أهمية تدخلهم.

عمل المجلس أيضاً على الضغط على السلطة الفلسطينية لكي تغير موقفها بخصوص تقرير غولدستون حول الحرب على غزة. عقدت لقاءات بهذا الخصوص مع مختلف الأحزاب السياسية ومنظمات حقوق الإنسان والممثلات الأجنبية لدى السلطة الفلسطينية والمجالس والسفراء.

بالإضافة إلى ذلك، وبالتعاون مع الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، عقد المجلس مؤتمراً صحفياً بمناسبة الذكرى السنوية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان للتحديث عن الوضع الحالي لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية. وفي الجزء الأخير من السنة، أصدر المجلس عدة بيانات مشتركة تعزز قضايا حقوق الإنسان في ظل الاحتلال الإسرائيلي وتساند المدافعين عن هذه الحقوق.

7. الائتلاف المناهض لعقوبة الإعدام:

يعمل مركز المرأة من أجل إنهاء استخدام عقوبة الإعدام في ائتلاف يضم مؤسسة الحق والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (في قطاع غزة) والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال ومؤسسة الضمير وجمعية المرأة العاملة والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان. تأسس الائتلاف في 2008 ووضع في شباط/فبراير خطة عمل مشتركة لسنة 2009. وفي آذار/مارس ونيسان/إبريل، تم تنظيم ورشتي عمل مع كليتي الحقوق في جامعتي القدس وبيروت لدراسة قضية مناهضة عقوبة الإعدام. وقدم الائتلاف مذكرات للرئيس بخصوص أحكام صدرت عن محاكم عسكرية فلسطينية، لدعوة الرئيس للقيام بخطوة نافذة وقانونية من خلال عدم المصادقة على هذه الأحكام. ومن الأنشطة الأخرى التي نظمها الائتلاف عقد مؤتمر في 16 كانون الأول/ديسمبر بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام.

8. المنتدى الفلسطيني للإجهاض الآمن:

جاء تشكيل هذا الائتلاف بمبادرة من جمعية تنظيم الأسرة بهدف بناء توافق آراء حول قضية الإجهاض في فلسطين، لمناصرة تغيير قوانين الإجهاض ورفع الوعي حول مخاطر الإجهاض غير الآمن. يضم الائتلاف في عضويته منظمات أهلية اجتماعية وقانونية وصحية وجامعات مثل جامعة بيت لحم وجامعة القدس وكلية ابن سينا ووزارة الصحة. وفي وقت مبكر من السنة، صاغ المنتدى واتفق على رسالته ورؤيته وأهدافه.

تمثل أحد الأنشطة المبكرة للائتلاف في سنة 2009 في عقد مؤتمر وطني لمناقشة اقتراح تعديلات على قانون العقوبات. وفي أعقاب المؤتمر وعدد من اجتماعات النقاش التي عقدت في شهر آذار/مارس، صادق الائتلاف على المواد المقترحة بخصوص الإجهاض في قانون العقوبات. وقد أمكن لمركز المرأة، بصفته عضواً في كل من هذا الائتلاف وائتلاف قانون العقوبات، أن يؤدي دوراً مهماً في الجسر بين الائتلافين وتيسير تبادل المعلومات.

أنهى الائتلاف تحضير وثيقة تقترح إجراء إصلاحات بخصوص قضية الإجهاض في قانون العقوبات، ونالت هذه الاقتراحات الاهتمام وأخذت في الاعتبار في المسودة المعدلة للقانون التي يجري العمل عليها حالياً.

9. المنتدى الفلسطيني لمناهضة العنف ضد الأطفال:

يشارك مركز المرأة في عضوية هذا المنتدى المشكل حديثاً، والذي يضم في عضويته منظمات لحقوق الإنسان ومنظمات لحقوق المرأة، إلى جانب منظمات تقدم الخدمات القانونية في مجال قضايا حقوق الطفل. خلال سنة 2009، تم اتخاذ خطوات أولية لصياغة الأهداف الاستراتيجية وتحديد مجالات معينة للعمل والاتفاق على عضوية المؤسسات. ويتمثل مجال الاهتمام العام للمنتدى في الضغط والمناصرة لسن القوانين التي تحمي الأطفال من كافة أشكال سوء المعاملة والإهمال، إلى جانب مكون متعلق بالتنوع حول قضايا العنف والإساءة للأطفال.

الهدف المحدد 2:

النتيجة 2-1: تدعيم العلاقات مع 800 شخصية مؤثرة.

الإطار الزمني: كانون ثاني-كانون أول/يناير-ديسمبر 2009

التقدم: 65%

جرى تمثين العلاقات طوال السنة من خلال الدبلوماسية الهادئة والتشاور وإشراك شخصيات بارزة في العديد من الفعاليات، ومن خلال عمل المركز المتواصل على التوعية بحقوق المرأة في مختلف المجتمعات وفي مختلف المواقع والسعي للحصول على ملاحظات القاعدة الشعبية على التعديلات التشريعية المقترحة.

وواصل مركز المرأة في سنة 2009 عملية تطوير وتنقيح قاعدة بيانات نشطة تضم الحلفاء والشخصيات البارزة التي يقيم الاتصالات معها باستمرار، وذلك دعماً لجهود الضغط والمناصرة. ويبلغ عدد الأسماء التي تشكلها قاعدة البيانات حتى الآن 517. ومع أن هذا الرقم ينقص عن الرقم المستهدف وهو 800، إلا أنه تجدر الملاحظة إلى أنه خلال عملية تنقيح القائمة، تمت إزالة أسماء الشخصيات التي لم تعد تشغل مواقع ذات نفوذ أو لم تعد على اتصال مع المركز، مما يساعد على أن تظل القائمة مرجعاً حياً ومفيداً.

الهدف المحدد 2:

النتيجة 2-2: إعداد دراسات تحليلية حول الإصلاحات المقترحة في القوانين.

الإطار الزمني: كانون ثاني-كانون أول/يناير-ديسمبر 2009

التقدم: 75%

خلال سنة 2009، انتقلت المسؤولية عن إعداد التقارير ونشرها من رئيسة وحدة الأبحاث والتوثيق إلى رئيسة الوحدة المشكلة حديثاً نتيجة دمج وحدتي الأبحاث والتوثيق والضغط والمناصرة. يمثل هذا الدمج نقلة من التركيز على الأبحاث المباشرة إلى التركيز على إطلاق الأبحاث وتنسيقها بحيث تركز عليها أنشطة الضغط والمناصرة. لقد عانت الوحدة من خسارة عدة أفراد من طاقم الأبحاث مما ترك عدة أبحاث وتحليلات مكتملة ولكن مع بقاء النص بحاجة إلى إنجاز نهائي وتصميم وترجمة إلى العربية أو الإنجليزية. ينبغي إبراز مسألتين إيجابيتين هنا: أولاً، أن التزام أفراد الطاقم السابقين بعملهم كان عالياً لدرجة أنهم يواصلون تقديم الدعم دون مقابل في عملية إنجاز النص، وثانياً، أنه على الرغم من عدم نشر بعض التقارير، فإن المعلومات قد أصبحت قيد الاستعمال في نطاق عمل المركز على السياسات وفي أنشطة التدريب والتوعية ويجري إطلاع المؤسسات الشريكة والحليفة للمركز عليها.

دراسة حول قانون الأحوال الشخصية

أصبحت الفصول المتعلقة بالإطار النظري ومراجعة الأدبيات والمنهجية جاهزة. وتم تحليل المادة الكمية والكيفية حول معارف النساء ومطالبهن وتوقعاتهن من قانون الأحوال الشخصية. ولم يتم بعد تسليم النسخة النهائية من التقرير من قبل الموظفة السابقة التي كانت موكلة بالعمل على هذه الدراسة. ويشهد على إخلاص طاقم المركز في عملهم أن هذه الموظفة تعهدت بإكمال الدراسة وأنجزت حتى الآن ما يعادل 90% منها. تكمن أهمية هذه الدراسة في واقع أنها تقدم معلومات غنية حول وجهات نظر النساء بخصوص القانون، وهو ما يمكن أن يفيد في الضغط والمناصرة. لقد سبق وأن عرض المركز ملخصاً لبعض النتائج الأولية للدراسة في اجتماع مع قاضي القضاة، عرض فيه من جانبه مسودة لقانون الأحوال الشخصية. وكان للمعلومات تأثيراً قوياً، وتمت المطالبة بأن تؤخذ وجهات نظر النساء الفلسطينيات في التغييرات المقترحة على القانون.

تقرير حول حالات قتل النساء

خلال سنة 2009، تم توثيق ما مجموعه 11 حالة قتل لنساء، أربع منها في قطاع غزة وسبع في الضفة الغربية. هذا بالإضافة إلى توثيق حالتي وفاة تم تسجيلهما كانتحار. خلال عملية التوثيق، تم الاتصال مع السلطات الرسمية، مثل ممثلي الإدعاء العام على مستوى المحافظات، لطلب السماح للباحثين والباحثات الميدانيات بجمع المعلومات المتعلقة بحادثة القتل. ومن المهم الإشارة إلى أن قضايا قتل النساء التي يتم توثيقها لا تعكس الأرقام الحقيقية، إذ أننا على ثقة بأن هناك حالات لا يتم الكشف أو التبليغ عنها. وحتى يتم تحسين جودة التبليغ عن حالات قتل النساء، طور مركز المرأة الصلات مع معهد الطب الشرعي في جامعة النجاح، حيث يتم فحص جثامين النساء. ولا يخطط المركز لنشر تقرير عن القضايا التي وثقت في سنة 2009، إلا أنه يتم استخدام النتائج للمساعدة في صياغة سياسات المركز وتدعيم عمل المركز في مجال المناصرة. علاوة على ذلك، يتم استخدام التوثيق الذي أعده المركز بشكل واسع من قبل المكاتب الحكومية والباحثين من القطاع الأهلي والصحفيين وسواهم. وسيتواصل عمل مركز المرأة على التوثيق في سنة 2010 مع التخطيط لإعداد مزيد من التقارير التي تبني على التوثيق السابق والحالي.

بحث حول احتياجات النساء

يعتمد هذا التقرير على بحث ميداني موسع يركز بالأساس على كيفية رؤية النساء الفلسطينيات لاحتياجاتهن، ولكنه يبحث أيضاً في كيفية رؤية الرجال الفلسطينيين لاحتياجات النساء. تم إعداد هذا العمل بدعم من خبيرة في الأبحاث الاجتماعية، وسيجري العمل على دمج ملاحظاتها على المسودة الراهنة في النص النهائي للتقرير.

دراسة عن الدستور الفلسطيني

تم تحرير النسخة النهائية من الدراسة، وتم إعداد مقدمة من الأستاذة أدريين وبنغ. كما تم تحضير ملخص للدراسة باللغة الإنجليزية وترجمة كافة المواد إلى اللغة العربية. ولكن يجري العمل على التحقق من دقة الترجمة وتحسين جودة اللغة الإنشائية بالعربية حتى تكون الدراسة جاهزة. ستستخدم المواد في سنة 2010 في سلسلة من ورش العمل التي ستعقد مع الأحزاب السياسية وصناع القرار ومنظمات المجتمع المدني.

دراسة عن البرلمان السوري

أعدت هذه الدراسة بواسطة عدد من المؤلفين لتستذكر وتقيم وتستخلص الدروس ذات الصلة من فعالية البرلمان السوري التي أقيمت في فلسطين في سنة 1998. وقد كان لمركز المرأة دور بارز في هذه الفعالية. أصبحت عدة فصول من الدراسة إما جاهزة أو في مرحلة صياغة متقدمة. وسيتضمن أحد الأجزاء شهادات من ثلاثة قادة للمجتمع المدني ممن شاركوا في الفعالية، مع أنه لم يعد من السهل تخصيص الوقت لاستجماع هذه الذكريات كون المساهمين الثلاثة جميعهم يشغلون منصب المدير كل في مؤسسته. وقد اقترح إجراء جلسة داخلية للمؤلفين لإتاحة المجال وتكريس الوقت لتسجيل المذكرات والتأملات حول هذه الفعالية الناجحة.

دراسة حول مفهوم الحماية والعنف ضد المرأة/علاقة عنف الاحتلال بالعنف الأسري

تم إعداد المسودة الأولى للدراسة. ولكن التقدم في العمل على هذا التقرير قد تأثر بخسارة عدد من أفراد الطاقم، ولكن المركز قرر، بناءً على تحليل التكلفة مقابل الجدوى، أن لا يتعاقد مع مستشار خارجي لاستكمال الدراسة. إن النتائج الرئيسية للدراسة وموادها قد أصبحت متاحة للاستعمال كما هو حال الدراسات الأخرى. وتم تحضير نشرة تستعرض النتائج الرئيسية للدراسة، وسيستفيد مركز المرأة من نتائج الدراسة عبر سنة 2010 ضمن برنامج التوعية وفي مجالات أخرى من عمل المركز.

الهدف المحدد 2:

النتيجة 2-3: المشاركة في لجنة صندوق النفقة.

الإطار الزمني: كانون ثاني-كانون أول/يناير-ديسمبر 2009

التقدم: 100%

واصل مركز المرأة مشاركته في المجلس الاستشاري حول الطلاق ونفقة الأطفال (لجنة صندوق النفقة). وقد أصبحت هناك الآن روابط شخصية قوية تجمع بين المركز ومديرة اللجنة كون المديرية كانت سابقاً تعمل في وحدة الأبحاث والتوثيق في المركز. أما ممثلة المركز في المجلس الاستشاري فهي رئيسة وحدة الخدمات. من خلال اختيار هذا النوع من التمثيل، يسعى المركز إلى ضمان أن يتم تمثيل أصوات واحتياجات واعتبارات الممارسين والممارسات النشطة في الهيئات الوطنية ذات الصلة بعملهم. إن ما نسعى إليه من خلال مشاركتنا هو التأكد من أن يتم الأخذ بمصالح النساء في الاعتبار حسب رؤية المركز، وكذلك الاطلاع على المجرىات والعمليات الجارية في الصندوق وتوثيقها بهدف تحضير ورقة عمل حول تأسيس الصندوق والأثر الذي يتركه على حياة النساء.

يعمل مركز المرأة أيضاً لرفع الوعي العام حول لجنة الصندوق وتفاعل الفئات الشعبية معها. وقد استضافنا ورشة عمل في تشرين الأول/أكتوبر 2009 لتعريف المؤسسات الأهلية والحكومية الأخرى بصندوق النفقة وأنظمتها وكيفية عمله وسبل استفادة النساء من خدماته.

الهدف المحدد 2:

النتيجة 2-3: إطلاق/إنجاز حملتين إعلاميتين (حملة حول دراسة اتجاهات النساء ومعارفهن بخصوص قانون الأحوال الشخصية، وحملة حول دراسة احتياجات النساء).

الإطار الزمني: كانون ثاني-كانون أول/يناير-ديسمبر 2009

التقدم: 50%

حملة حول دراسة احتياجات النساء

عقدت خمس ورش عمل في نابلس والخليل والقدس وجنين وغزة خلال الفترة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيو. وحضر ورش العمل حوالي 100 شخص. كان الحضور ممثلين عن مختلف المؤسسات والوزارات العاملة في مجال قضايا المرأة. وتم خلال ورش العمل عرض الغاية من الدراسة ومنهجيتها ونتائج المجموعات البؤرية ونتائج المقابلات الفردية المعمقة. تمثل الهدف من هذه الورش في تعريف الشخصيات الرئيسية بنتائج الدراسة، كما تمت دعوة الصحفيين للتأكد من أن تحظى الفعاليات ونتائج الدراسة بتغطية إعلامية واسعة. وقد حققت الفعاليات النجاح في هذا الخصوص.

حملة حول قانون الأحوال الشخصية

لم يتم تنفيذ الحملة الإعلامية حول إطلاق التقرير بخصوص قانون الأحوال الشخصية لأنه لم يتم تجهيز التقرير للنشر.

الهدف الاستراتيجي الثاني: تطوير مصادر الثقافة والقيم المحلية تجاه التخلي عن الاتجاهات والممارسات السلبية في المجتمع تجاه النساء.

النتائج المتوقعة على المدى البعيد:

- 1- زيادة وعي المجتمع الفلسطيني بحقوق المرأة ومكانتها في المجتمع.
- 2- تطوير ثقافة ناشطة تتميز بالمسؤولية المدنية في المجتمع الفلسطيني في كل المناطق، وخاصة في أوساط أجيال المستقبل.

الأهداف المحددة:

- 1- تطوير آليات المعرفة والحوار في المجتمع المحلي لتمكين النساء.
- 2- إعداد مجموعة فعالة من الناشطين والمتطوعين المحليين لتعزيز تبني اتجاهات ثقافية إيجابية حول المرأة.

الهدف المحدد 1:

النتيجة 1-1: متابعة كافة أنشطة التوعية في 100 موقع من خلال أنشطة مماثلة وبناءً على نتائج التقييم. الإطار الزمني: كانون ثاني-كانون أول/يناير-ديسمبر 2009 التقدم: 136%

خلال سنة 2009، جرت أنشطة توعية في المواقع التالية وفيما حولها: جنين، ورام الله، والقدس، والخليل، ونابلس، وطولكرم. ونظم مركز المرأة 115 جلسة توعية على النحو الآتي:

- مجموعة لقاءات حول محور "حقوق المرأة حقوق إنسان" تتكون من حلقات توعية حول حقوق المرأة من الجوانب الاجتماعية والقانونية والصحية.
- عقد ثلاث حلقات تتكون من ثمانية لقاءات في ثلاثة مواقع في مناطق رام الله والقدس وطولكرم.
- مجموعة لقاءات حول التوعية القانونية تناولت قضايا مثل الزواج العرفي، والتحرش الجنسي، والحق في التعليم، واتفاقية سيداو، والحريات العامة وحقوق الإنسان، ونفقة الطفل، ونفقة الزوجة، وحضانة الطفل، وجميع المسائل المتعلقة بقانون الأحوال الشخصية ومشروع قانون حماية الأسرة من العنف.

تظهر المؤشرات قدرة المركز الجلية على تنظيم فعاليات تجمع معاً عدداً كبيراً من المستفيدين لكي يتعرفوا على الحقوق. إن حضور الرجال المهم في بعض ورش العمل يشير إلى أن بعض الرجال الفلسطينيين مهتمون بمعرفة احتياجات النساء والمساعدة في تلبيتها وصيانة حقوقهن القانونية. يجري العمل حالياً على تنفيذ تقييم خارجي لعمل المركز، مما سيشيخ للمركز أن يقيّم تأثيره ليس فقط من ناحية الأرقام، ولكن أيضاً من ناحية الأثر الذي تتركه أنشطة التوعية على الفئات المستهدفة.

فيما يلي وصف موجز لأهم أساليب التدخل المستخدمة في تنفيذ الأنشطة الجماعية والمواضيع الرئيسية التي تم تناولها والفئات التي تم استهدافها. ويمكننا إتاحة وصف تفصيلي للأنشطة حسب كل موقع عند الطلب.

المؤشرات العامة لجميع أنشطة التوعية:

عدد الأنشطة: 83

عدد المستفيدين والمستفيدات: 1930 شخصاً، بمن فيهم 123 رجلاً.

وسائل التدخل في المواقع الرئيسية:

محاضرات وحوارات، ورش عمل/لقاءات، دورات، دورات توعية قانونية، حلقات إذاعية وتلفزيونية، إلى جانب المسيرات الوطنية.

المواضيع المطروحة في الحلقات:

حقوق المرأة حقوق إنسان، والقوانين المتعلقة بالمرأة، مثل قانون العقوبات وقانون الأحوال الشخصية وقانون حماية الأسرة من العنف.

الفئات المستهدفة:

طالبات الجامعات، وأعضاء المجالس المحلية، وأعضاء الأطر النسوية، وربات البيوت، وأعضاء الهيئات الإدارية والجمعيات العمومية للمؤسسات النسوية، والناشطات النسويات، وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني.

أنشطة وتدخلات خاصة:

1. المشاركة في برامج تلفزيونية وإذاعية:

- قناة فلسطين الفضائية، مع وزارة شؤون المرأة، نقاش الطاولة المستديرة حول النساء والقانون.
- شبكة معاً/محطات التلفزيون المحلية على الهواء بخصوص مصادقة الرئيس على اتفاقية سيداو.
- راديو الشرق على الهواء مع د. نادر سعيد بخصوص دور المرأة في المجالس المحلية.
- راديو أجيال على الهواء بخصوص حقوق المرأة والتشريعات.
- أربع حلقات إذاعية لإثارة قضايا قانون الأحوال الشخصية، وخاصة فيما يتعلق بالولاية والطلاق، وقانون العقوبات والعنف ضد المرأة، واتفاقية سيداو والتشريعات الفلسطينية.
- قناة فلسطين الفضائية، لقاء على مدى ساعتين حول قانون الأحوال الشخصية.
- مقابلة في قناة العربية الفضائية حول المحكمة السورية التي عقدت في 29 كانون الأول/ديسمبر 2009 وقانون العقوبات والمواد عن العنف ضد المرأة.
- مقابلة في تلفزيون وطن حول المحكمة السورية التي عقدت في 29 كانون الأول/ديسمبر 2009 وقانون العقوبات والمواد عن العنف ضد المرأة.
- حلقة في تلفزيون وطن لمناقشة دور وحدة حماية الأسرة في جهاز الشرطة.

2. يوم المرأة العالمي:

- عقدت ورشة عمل بمناسبة يوم المرأة العالمي حول حقوق المرأة في برج اللقلق في القدس حضرتها 33 امرأة.
- عقدت ورشة عمل في مركز السرايا حول الاعتداءات الجنسية داخل الأسرة حضرتها 29 امرأة.
- عقدت ورشة عمل بالتعاون مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في فندق القصر في نابلس، وتناولت حقوق المرأة ويوم المرأة العالمي.
- عقدت ورشة عمل حول العنف ضد المرأة وتضمنت عرض فيلم "منا وفينا" في مركز نضال وبحضور 27 امرأة.
- عقدت ورشة عمل بالتنسيق مع جمعية نساء من أجل الحياة في بديا بمناسبة يوم المرأة العالمي وكانت بعنوان "وجهاً لوجه" مع عضويتي المجلس التشريعي خالدة جرار وربيحة نيااب. حضر الورشة محافظ سلفيت وأكثر من 100 امرأة وسبعة رجال.

3. المسيرات الوطنية:

- المشاركة في عدة مسيرات في كانون الثاني/يناير للاحتجاج على الحرب الإسرائيلية في قطاع غزة.
- بالتنسيق مع عدد من المؤسسات المقدسية، شارك مركز المرأة في مسيرة واعتصام عند باب العمود في 8 آذار/مارس 2009 بمشاركة عدد كبير من النساء. وفي اليوم ذاته، شارك المركز أيضاً في مسيرة في رام الله.

4. الأسبوع الدولي لمكافحة العنف ضد المرأة:

كانت الفعالية الرئيسية لمركز المرأة بمناسبة الأسبوع الدولي لمكافحة العنف ضد المرأة هي المحكمة السورية في بيت لحم. قام بتنظيم الفعالية مركز المرأة والمتطوعون المناصرون للمركز بالتعاون مع المنتدى وتحت رعاية وزارة شؤون المرأة. تناولت المحكمة السورية قضية قتل إحدى النساء وساعدت على إبراز النواقص التي يراها مركز المرأة في التشريعات الحالية (التي تعجز عن تقديم الحماية الكافية للنساء المعرضات للخطر أو مقاضاة قتلة النساء).

حضر الفعالية أكثر من 110 أشخاص بما فيهم أشخاص من وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة شؤون المرأة، ووزارة الداخلية، والشرطة، والمؤسسات الأهلية، وأعضاء المجلس التشريعي، ومنظمات حقوق الإنسان، واتحاد المرأة الفلسطينية، وأعضاء المنتدى، وشكل الرجال أكثر من ثلث الحضور.

5. تدريب طلبة الإعلام في جامعة النجاح:

تم تدريب 35 طالب وطالبة إعلام (13 طالباً و22 طالبة) من جامعة النجاح في نابلس. استهدف هذا التدريب الطلبة من نابلس، حيث تبين من تقييم للاحتياجات أن هناك القليل نسبياً من العمل الذي يجري لتعزيز الاتجاهات الإيجابية نحو دور المرأة وقدراتها في نطاق المجتمع. وتم اختيار طلبة الإعلام لأنهم بعد أن ينضموا إلى مهنة الإعلام، سيلعبون دوراً محورياً في تشكيل التصور العام لدور المرأة وفي دعم ونشر تقارير إعلامية تؤثر في حقوق النساء واحتياجاتهن.

تضمنت المواضيع التي شملها التدريب حقوق الإنسان، وحقوق المرأة، والنوع الاجتماعي، والعنف ضد المرأة، وقانون العقوبات، وقانون الأحوال الشخصية، واتفاقية سيداو. وقد كان التدريب ثرياً بالنقاش ولم يوافق جميع من شاركوا في التدريب على رؤية المركز لحقوق المرأة ودورها في المجتمع الفلسطيني. انعكس نجاح التدريب في أنه ساهم في تمكين كل مشارك ومشاركة من خلال حصولهم على معرفة أكبر بالالتزامات الدولية المتعلقة باتفاقية سيداو وبالتطورات والحوارات الجارية بخصوص القوانين الفلسطينية، مثل قانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات.

الهدف المحدد 2:

النتيجة 1-2: تدريب 120 متطوعاً ومتطوعة حول قضايا حقوق المرأة.

الإطار الزمني: كانون ثاني-كانون أول/يناير-ديسمبر 2009

التقدم: 100%

خلال سنة 2009، عمل مركز المرأة مع 120 متطوعاً ومتطوعة: 71 امرأة و49 رجلاً، على النحو التالي:

- عقد 41 اجتماعاً تحضيرياً مع المتطوعين لتقييم احتياجاتهم التدريبية وتعريفهم بأهداف المركز ورؤيته وبرامجه، وبدليل عمل المتطوعين وأنشطة البرامج المستقبلية. بالإضافة إلى ذلك، تضمنت هذه الاجتماعات إجراء عملية تقييم. بلغ عدد الاجتماعات أكثر من ضعف الخطة، مما يشهد على حماسة المتطوعين لاكتساب المهارات وتنفيذ الأنشطة بشكل يتماشى مع رؤية المركز.

- عقد 14 اجتماعاً داخلياً مع طاقم المركز لتعزيز التعاون والتشارك بالمهارات من خلال دمج فعاليات المتطوعين واهتماماتهم في إطار عمل المركز، مثلاً من خلال دعوة بعض المتطوعين العاملين على قانون الأحوال الشخصية للتعلم من الخبراء القانونيين في المركز والمشاركة في التدريبات مع طاقم المركز، أو الاستفادة من اتصالات المركز لتأمين فرص تدريبية خاصة للمتطوعين.
 - تم تنظيم تدريب مدربين لصالح 25 متطوعاً ومتطوعة بمعدل 50 ساعة تدريبية لكل منهم، ونفذت التدريب وحدة بناء القدرات بدعم نشط من الوحدات الأخرى.
 - تم تنظيم 18 ورشة عمل للتدريب على تقديم الخدمات والضغط والمناصرة والأساليب البحثية. كما تلقى بعض المتطوعين دورات تدريبية قدمتها وحدات المركز حول بعض القضايا المحددة، مثل التوثيق، ومفهوم الحماية، وحول قانون الأحوال الشخصية، فيما يتعلق بالأنشطة المشتركة مع المحامين والمحاميات ومع المنتدى الإعلامي.
- يمكن عند الطلب توفير معلومات تفصيلية أخرى حول محتوى الدورات التدريبية والمواقع ومحتوى الاجتماعات.

الهدف المحدد 2:

النتيجة 2-2: دعم الأنشطة التطوعية في خمسة مواقع، أريحا، وبيت لحم، وسلفيت، وطولكرم، والخليل.
الإطار الزمني: كانون ثاني-كانون أول/يناير-ديسمبر 2009
التقدم: 100%

أجريت نقلة استراتيجية في تنسيق عمل المتطوعين من جانب وحدة بناء القدرات في سنة 2009، مما أسفر عن نتائج إيجابية للغاية. ففي السابق، كانت تحدد للمتطوعين أهداف في كل منطقة للقيام بعدد محدود من الأنشطة بناءً على ما يثبتوه من قدرة على القيادة الذاتية والمبادرة، ولكن تم اتخاذ قرار هذه السنة بأن تمنح لهم حرية أكبر لتنفيذ أي عدد من الأنشطة يمكنهم تنفيذه في نطاق ما يسمح به التمويل المتاح.

وقد أبدع المتطوعون: إذ حدثت زيادة في كل من عدد الأنشطة وعدد المستفيدين. ومن الواضح أن مكانة مجموعات المتطوعين في المجتمعات التي يعملون فيها تتطور باتجاه إيجابي، وهو ما تشهد عليه المشاريع التي يجري تطبيقها حالياً بالتعاون بين المنظمات المجتمعية القاعدية ويشهد عليه عدد الرسائل التي تدعو مجموعات المتطوعين والمتطوعات للانضمام إلى شبكات المجتمع المدني المحلية.

إن تعاضد القدرات والمبادرة المحلية والاستفادة من الأطراف المتعاونة المحلية قد أسهمت في تحقيق الزيادة في عدد الأنشطة والمستفيدين بالمقارنة مع سنة 2008:

• تزايد عدد الأنشطة من 30 إلى 94.

• تزايد عدد المستفيدين المباشرين من 1338 إلى 1709.

من بين 1709 أشخاص حضروا الأنشطة التي نظمها المتطوعون والمتطوعات، كان هناك 80 ممثلاً لمؤسسات نسوية أخرى، و80 طالباً وطالبة جامعية و250 رجلاً.

ساعد مركز المرأة في تطوير قدرات المتطوعين من خلال ورش العمل التدريبية والتشبيك، وكذلك من خلال مرافقتهم عن قرب أثناء تنفيذ المشروع. وقد تم التخطيط لمرافقة المتطوعين في 12 مناسبة في سنة 2009، وتم تحقيق هذا العدد بالفعل، وتم تقييم الأنشطة والخيارات المستقبلية من قبل كل من المركز والمتطوعين. تشير الملاحظات المرتدة من الميدان إلى أن المتطوعين قد أثبتوا حدوث تغيير في الاتجاهات وتحسن في الوعي والمعرفة حول قضايا حقوق المرأة. كما عبر المتطوعون عن اهتمامهم بعمل المزيد للتفاعل مع الشباب بصفتهم

وقد بدأ المركز والمتطوعون معاً، من خلال ورش العمل التدريبية والمرافقة وجلسات التقييم، بإعداد دليل للمتطوعين تتراوح محتوياته بين تقديم أفكار لأنشطة ومعلومات فنية وتوفير أدوات للتخطيط وحساب الميزانيات وإعداد التقارير. وسيكون الدليل جاهزاً للاستعمال في سنة 2010.

إن مجموعات المتطوعين تظهر قدراً هائلاً من الإخلاص على المستوى الفردي، وتعمل على تنفيذ حملات موحدة عبر المناطق الخمس. من الأمثلة على ذلك نجاح حملة يوم المرأة العالمي بعنوان "الوقاية من كافة أشكال العنف ضد المرأة"، والتي استخدمت فيها كافة مجموعات المتطوعين فيلم مركز المرأة "منا وفينا" الذي يتناول قضية سفاح القربى. تم تنفيذ الأنشطة تحت إشراف المتطوعين والمتطوعات بالتنسيق والتعاون مع المنظمات القاعدية والمؤسسات النسوية والمنظمات المجتمعية في كل منطقة. إن هذه الأنشطة وغيرها تساهم في إبراز حقوق النساء والتوعية بالخدمات المتوفرة للنساء. وقد تم تحويل أربع حالات إلى مركز المرأة وإجراء ثلاث استشارات لمرة واحدة كنتيجة مباشرة لأنشطة المتطوعين والمتطوعات.

يظهر مؤشر جيد على الإخلاص لمجموعات المتطوعين في حالة إحدى المتطوعات التي اكتسبت المهارات والخبرة والمعرفة والعلاقات من خلال عملها التطوعي، ثم وجدت فرصة جديدة لعمل مدفوع الأجر. إن هذا الأمر بحد ذاته يعد نتيجة إيجابية للبرنامج، كونه يساعد في زيادة عدد النساء أو الرجال الذين يشغلون مناصب ذات تأثير في الحيز العام ويملكون الفهم لحقوق المرأة ويحملون رسالة المركز ورؤيته. وما يبرهن على مدى التضامن بين الكوادر المتطوعة أن العثور على وظيفة لم يمنع المتطوعة من التزامها بأنشطة التطوع، وحتى عندما تطلب منها ذلك أن تضحي بأيام إجازتها من العمل من أجل المشاركة والمساهمة في الأنشطة، فلم تتوان عن تقديم هذه التضحية.

الهدف المحدد 2:

النتيجة 2-3: تطبيق نظام حوافز للمتطوعين والمتطوعات.

الإطار الزمني: كانون ثاني-كانون أول/يناير-ديسمبر 2009

التقدم: 100%

عقد اجتماع مركزي في جنين في كانون الأول/ديسمبر لتكريم جميع المتطوعين والمتطوعات، وحضره 80 منهم. تكون جزء من الاجتماع من ورشة عمل لتقييم نظام التطوع، ولكن تضمن البرنامج أنشطة ترفيهية أيضاً. وتم توزيع الحوافز وأجريت زيارة ميدانية شاركت فيها المجموعة بأكملها على شكل جولة في البلدة القديمة في نابلس. كما تم توزيع الشهادات على المتطوعين والمتطوعات في نهاية السنة.

الهدف الاستراتيجي الثالث: بناء قدرات المؤسسات الرسمية والقاعدية ذات الصلة التي لها تأثير مباشر على قضايا المرأة.

النتائج المتوقعة على المدى البعيد:

- 1- أن تملك النساء الفلسطينيات في كافة مناطق الضفة الغربية القدرة على الوصول إلى خدمات اجتماعية مهنية.
- 2- زيادة التنسيق والكفاءة بين المؤسسات التي تتعامل مع النساء ضحايا العنف.
- 3- مزيد من النساء يجدن التشجيع لطلب المساعدة.
- 4- توفر إحصاءات أفضل عن احتياجات النساء ضحايا العنف بما يساهم في تحسين استراتيجيات التكيف.

الأهداف المحددة:

- 1- تقديم الدعم لوزارة الشؤون الاجتماعية في تطوير خدمات البيت الآمن.
- 2- بناء قدرات المؤسسات النسوية القاعدية في المحافظات لتقديم الخدمات للنساء ضحايا العنف.
- 3- دعم مؤسسات التحويل، مثل الشرطة، في التعامل مع النساء ضحايا العنف.
- 4- توفير التمثيل القانوني وخدمات التوسط للنساء ضحايا العنف اللواتي لا تتم معالجة مشاكلهن من قبل برامج الدعم الاجتماعي.
- 5- تقديم الدعم لوزارة الشؤون الاجتماعية في تطوير خدمات البيت الآمن في بيت لحم (تلقى هذا المشروع تمويلًا خاصًا وتم تنسيقه والتخطيط له مع المؤسسة الأهلية الإيطالية 'Differenza Donna'، وتم الانتهاء منه في سنة 2006).

الهدف المحدد 1:

النتيجة 1-1: مواصلة تدريب ستة أفراد من الطاقم بما في ذلك طاقم البيوت الآمنة المقترح للعمل في مركز الطوارئ، والذي يتضمن أخصائية اجتماعية وأمهات البيت الآمن ومنسقة للبيت الآمن.
الإطار الزمني: كانون ثاني-كانون أول/يناير-ديسمبر 2009
التقدم: 100%

خلال 2009، واصل مركز المرأة تدريب طاقم البيت الآمن على النحو التالي:

- عقد 14 اجتماعاً مع فريق البيت الآمن لمناقشة خطة العمل للسنة والجدول الزمنية وتوزيع المهام وغيرها من القضايا ذات العلاقة، مثل تقييم فترة العمل السابقة.
- أجريت 8 جلسات إشراف لفريق البيت الآمن لمناقشة آليات التدخل ودعم الطاقم وتخفيف التوتر لديهن بهدف التأكد من تقديم خدمات على مستوى مهني وتستجيب لاحتياجات النساء.
- تم عقد 7 لقاءات لمجموعة المتطوعات لمناقشة خطة العمل وجدول التدريب المناسبة.
- تم تنفيذ ثلاثة تدريبات، كل منها لمدة أربعة أيام، لطاقم البيت الآمن حول "البيوت الآمنة وآليات التعامل مع ضحايا العنف".
- زودت الحلقة التدريبية الأولى المتطوعات بالمعلومات حول العنف ضد المرأة ومهارات التعامل مع النساء ضحايا العنف وكيفية بناء اتجاهات إيجابية نحو حقوق النساء وحياتهن.
- ركزت الحلقة التدريبية الثانية على مدى يومين على "المشكلات النفسية وآليات التدخل مع الحالات في المأوى الطارئ". وقد مدت المتطوعات والطاقم بمعلومات ومهارات لتحديد المشكلات النفسية والاستجابة لها بالشكل السليم.

- عملت الحلقة التدريبية الثالثة على تطوير مهارات المشاركات في العمليات الإجرائية وعرفتهن على النماذج الإجرائية وزودتهن بدليل لاستخدام الطاقم والمتطوعات في البيت الآمن.

الهدف المحدد 1:

النتيجة 1-2: تجديد الاتفاقية مع وزارة الشؤون الاجتماعية للتعريف بخدمات المأوى الطارئ.

الإطار الزمني: كانون ثاني-كانون أول/يناير-ديسمبر 2009

التقدم: 95%

على مستوى التعاون الاستراتيجي مع وزارة الشؤون الاجتماعية والأطراف الحكومية الأخرى ذات العلاقة، عقدت ستة اجتماعات بين مديرة المركز ووزيرة شؤون المرأة ووزيرة الشؤون الاجتماعية خلال النصف الثاني من سنة 2009 لمناقشة المواضيع المتعلقة بمفهوم حماية النساء في فلسطين، وكذلك للتنسيق للعمل بين المجتمع المدني والحكومة على إجراء إصلاح في التشريعات والسياسات. ودعت الوزيرة إلى عقد اجتماع للجنة استشارية وطنية حول الحماية في فلسطين تتكون من أعضاء من المجتمع المدني والهيئات الحكومية ذات العلاقة. ومع نهاية سنة 2009، بدأ النقاش بين وزيرة الشؤون الاجتماعية ومديرة المركز لإشراك طاقم المركز بمزيد من النشاط في دعم الوزارة في تقديم الحماية للنساء. واقترحت الوزيرة أن يتم اعتبار البيت الآمن الذي يديره مركز المرأة المأوى الوطني الذي يستقبل الحالات ويقدم الاحتياجات ويجري التدخلات الطارئة ويحول المتوجهات إلى البيوت الآمنة الأخرى. جرى ذلك بعد أن قامت الوزيرة بتقييم عمل كافة مراكز الحماية في فلسطين وثمنت المستوى العالي من المهنية لدى طاقم مركز المرأة، والذي أثبتته الطاقم في تعامله مع حالات المتوجهات إلى البيت الآمن الذي يديره المركز.

إن مركز المرأة يعتبر هذا التقدم في العلاقات بين وزارة الشؤون الاجتماعية والمركز حول قضية التعاون بمثابة إنجاز رئيسي. وتشهد العلاقات الخارجية الأخرى مرحلة من النمو أيضاً. فالتعاون مع المحافظ وجهاز الشرطة قد تطور جيداً خلال السنة. مثلاً، تلقى المركز الدعم من السلطات المحلية في العمل معاً لتيسير التحويلات وكفالة توفير الحماية.

الهدف المحدد 1:

النتيجة 1-3: استقبال النساء في البيت الآمن.

الإطار الزمني: كانون ثاني-كانون أول/يناير-ديسمبر 2009

التقدم: 110%

استقبل المأوى الطارئ 32 حالة (27 امرأة وخمسة أطفال) خلال سنة 2009. وقد تم توثيق التفاصيل عن بيانات النساء ونتائج العمل مع الحالات بشكل منفصل ويمكن إتاحتها عند الطلب. تم تزويد جميع النساء اللواتي استقبلن في المأوى بالحماية والدعم في تطوير ثقتهن بأنفسهن وتحليل مشكلاتهن واحتياجاتهن.

بدأت عملية التقييم الخارجي لوحدة الخدمات التي تشرف على عمل المأوى الطارئ في أواخر السنة، ومنتظر أن يتم تقديم التقرير إلى مركز المرأة في سنة 2010. ينبغي أن يساعد هذا التقييم المركز في التقرير بشأن التطور المستقبلي للمأوى.

الهدف المحدد 1:

النتيجة 1-4: تدريب المهنيين الصحيين وتأهيلهم للتعامل مع حالات العنف.

الإطار الزمني: كانون ثاني-كانون أول/يناير-ديسمبر 2009

التقدم: 80%

يجري التخطيط الآن لإجراء التدريب خلال سنة 2010 في إطار مشروع تكامل بالتعاون مع مؤسسة جذور (يرجى الاطلاع على 1-5 أدناه).

الهدف المحدد 1:

النتيجة 1-5: العمل مع مقدمي الخدمات الصحية في كل من أريحا والعروب بهدف إقامة نظام تحويل. الإطار الزمني: كانون ثاني-كانون أول/يناير-ديسمبر 2009 التقدم: 100%

بدأ مركز المرأة في سنة 2009 شراكة كبيرة الحجم مع المؤسسات الحكومية الرئيسية ومؤسسة جذور ضمن مشروع تكامل. يحظى هذا المشروع بتمويل لمدة ثلاث سنوات من المفوضية الأوروبية ويسعى لبناء نظام تحويل شمولي يشارك فيه مقدمو الخدمات الصحية على كافة المستويات، إلى جانب أطراف أخرى مثل الشرطة والمؤسسات الحكومية. يتمثل الهدف العام للمشروع في المساهمة في تحسين تقديم الخدمات القانونية والصحية والاجتماعية للنساء ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي وأولئك المعرضات لخطر العنف. وسترکز أنشطة المشروع على التشبيك والتشارك بالنماذج حول أفضل الممارسات مع المؤسسات النسوية الأخرى في العالم العربي والإقليم الأورو-متوسطي، إلى جانب تطوير نظام تحويل متكامل للنساء ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي والمعرضات لخطر العنف من خلال إشراك صناع القرار والمهنيين الذين يقدمون خدمات مباشرة في نظم الخدمات القانونية والصحية والاجتماعية (بما يشمل الوزارات).

ركزت مرحلة المشروع لسنة 2009 على التحضير والتشاور بالأساس، وتضمن ذلك: التشبيك بين كافة الأطراف المعنية والجهات ذات العلاقة، وإجراء تقييم للاحتياجات، وتحديد الفجوات الراهنة من خلال استطلاع الخدمات المتاحة للنساء المعنفات. ويتوفر تقرير تفصيلي عن المشروع يمكن الاطلاع عليه عند الطلب.

الهدف المحدد 2: بناء قدرات المؤسسات النسوية القاعدية لتقديم الخدمات للنساء ضحايا العنف.

الإطار الزمني: كانون ثاني-كانون أول/يناير-ديسمبر 2009 التقدم: 100%

يكتسب هذا الهدف المحدد أهمية خاصة بالنسبة لسعي مركز المرأة نحو تمكين النساء وتوسيع الخدمات المقدمة لتشمل المناطق النائية في فلسطين. وقد عمل مركز المرأة، من خلال التعبئة والدعم المالي القصير الأجل والتدريب والنصح الفردي والدعم الفني، على رفع مستوى القدرات لدى مؤسستين نسويتين هما: جمعية نساء من أجل الحياة (في سلفيت) وجمعية النجدة (فرع طولكرم).

إن العمل مع المؤسسات القاعدية يساعد على إيصال رسالة المركز إلى المناطق الفلسطينية النائية، إلى جانب أنه يكفل أن يظل مركز المرأة على تواصل مع الناس البعيدين عن مراكز النفوذ، وخاصة النساء، مما يمكن المركز من إيصال آراء هؤلاء الناس واهتماماتهم إلى الحوارات الجارية على المستوى الوطني. لذلك فقد كانت تجربة التشارك بالمعلومات ونقل المعرفة بين المركز وهاتين المؤسستين مفيدة لكلا الطرفين، ومع تطور القدرات لدى جمعية نساء من أجل الحياة (والتي يملك المركز معها شراكة مؤسسية منذ أمد أبعد)، أصبح المركز أكثر فأكثر يعزز عملية بناء علاقة لتبادل المهارات بين جمعيتي نساء من أجل الحياة والنجدة. ومن المؤشرات على أن هذه العلاقة تزداد رسوخاً أنه تم في سنة 2009 توقيع مذكرة تفاهم بين المؤسستين القاعديتين.

يتم أدناه تفصيل الإنجازات مرتبة حسب المؤسسة ثم حسب النتيجة:

أ: جمعية نساء من أجل الحياة

الهدف المحدد 2:

النتيجة 2-1: الاستمرار في دعم جمعية نساء من أجل الحياة والإشراف على عملها في تقديم الخدمات للنساء المعنفات.

الإطار الزمني: كانون ثاني-كانون أول/يناير-ديسمبر 2009
التقدم: 100%

في هذه السنة، لم تتضمن شراكة المركز مع جمعية نساء من أجل الحياة تخصيص تمويل مباشر. بل تم تكريس الشراكة لتقديم الدعم الفني والإشراف. وفيما يلي استعراض لمدى العمل الذي قامت به جمعية نساء من أجل الحياة من خلال إشراف مركز المرأة:

الدعم في التعامل مع الحالات الاجتماعية والقانونية:

خلال سنة 2009، قدمت جمعية نساء من أجل الحياة خدمات قانونية واجتماعية إلى 77 امرأة. وقد أصبح مركز المرأة يقدم الآن دعمه للحالات الاجتماعية والقانونية لدى جمعية نساء من أجل الحياة على أساس استشارات. وعلى النحو ذاته، تقدم وحدة الخدمات في المركز المشورة وجلسات الإشراف بناءً على الاحتياج.

ورش العمل:

عقدت جمعية نساء من أجل الحياة 57 ورشة عمل تتناول قضايا التمكين الذاتي للنساء وتقييم الاحتياجات ومهارات الاتصال والعنف والنوع الاجتماعي والطلاق والنفقة والممتلكات المشتركة وحقوق الطفل. استهدفت ورش العمل فئات مختلفة، منها ربات البيوت في كفر تلت وبديا وحارس، وشملت أيضاً الطلبة والخريجين والخريجات الشابات وآخرين. وبلغ إجمالي النساء اللاتي حضرن ورش العمل 255 امرأة. وفي منطقة سلفيت، شارك 14 طالباً من الذكور أيضاً في ورش العمل الموجهة إلى الطلبة.

اجتماعات مع مجلس الجمعية وطاقتها:

خلال سنة 2009، حضر مركز المرأة 12 اجتماعاً مع طاقم جمعية نساء من أجل الحياة. وخلال الاجتماعات، قدم المركز المشورة والتشجيع للطاقم. وقد عقدت الجمعية في كانون الثاني/يناير 2009 انتخابات لتجديد مجلسها المنتخب ديمقراطياً. وحققت الانتخابات النجاح، وصادقت عليها وزارة الداخلية، حيث تنافس 12 مرشحاً ومرشحة على المناصب الخمس المتاحة في المجلس. وتم تعديل الخطة الاستراتيجية للجمعية تحت رعاية المجلس الجديد، وتمت صياغة خطط العمل والتقارير. وسيعمل مركز المرأة على ضمان أن تتوفر لدى أعضاء المجلس الجديد المهارات اللازمة لتسيير الجمعية نحو تعزيز مصادر التمويل وإنمائها وتويعها.

بروز متزايد في المجتمع المدني:

أجريت زيارة ميدانية إلى جمعية نساء من أجل الحياة مع عدد من الشركاء والجهات المانحة المتوقعة. وحضر مركز المرأة حفل الافتتاح الرسمي لمقر الجمعية الجديد، والذي تلقى الدعم أيضاً من البلدية المحلية. المقر الجديد عبارة عن منزل قديم تم ترميمه بواسطة مؤسسة رواق المختصة بالحفاظ على الإرث الثقافي. إن تلقي الجمعية للدعم من البلدية ومن رواق يعد مؤشراً على ارتفاع مكانتها كمنظمة مجتمع مدني ذات قيمة أثبتت فاعليتها في التعامل مع قضايا المرأة الخلاقية في مجتمعات تعاني من الإقصاء.

فجوات التمويل:

إن مركز المرأة ملتزم بتقديم الدعم الفني لجمعية نساء من أجل الحياة للسنوات الثلاث المقبلة، من منطلق إدراك حجم القدرات الكامنة التي تملكها كمؤسسة حليفة ومقدمة للخدمات في سلفيت، وهو ما يثبت ما قامت به من عمل

خلال السنة، قدمت جمعية نساء من أجل الحياة خمسة مقترحات مشاريع إلى جهات مانحة مختلفة ولكن لم تحظ بالتمويل. وقد عقد مركز المرأة جلسة عمل من يومين مع الجمعية للعمل على إعداد مقترحات المشاريع.

كانت هناك أيضاً نجاحات ملموسة في استقطاب مصادر التمويل. فقد وافقت اليونيفيم، وهي إحدى الجهات المانحة السابقة، على تمويل مشروع جديد يبدأ في سنة 2010. كما أن مركز تطوير المنظمات الأهلية، وهو من الجهات المانحة الحالية للجمعية، والذي يدعو لتقديم مقترحات المشاريع مع اقتراب نهاية السنة في العادة بحيث يبدأ التمويل مع بداية السنة الجديدة، قد أصر طلب مقترحات المشاريع لهذه السنة إلى أوائل سنة 2010. ومع أنه من المتوقع أن يقوم المركز بتجديد تمويله للجمعية، فإن هذا التأخير، يضاف إليه تحديد بداية مشروع اليونيفيم في سنة 2010، قد أوجد فجوة في التمويل تسببت بعدم استلام بعض أعضاء الطاقم لرواتبهم لعدة أشهر قبل وبعد كانون الأول/ديسمبر 2009. ومع ذلك، فقد بزغ من هذا الوضع مؤشر إيجابي يتمثل في التزام الطاقم الواضح بالجمعية، إذ أن أعضاء الطاقم الذين لم تكن رواتبهم متاحة واصلوا عملهم من منطلق تقديرهم للأثر الذي تحدثه الجمعية والهدف الذي يحركها إلى الأمام. إن هذا الأمر يؤكد مرة أخرى رؤية مركز المرأة بأن الجمعية تتمتع بمكانة في المجتمع الذي تخدمه وجديرة بأن يتم الاستثمار فيها، سواءً من ناحية استمرار المركز في تزويدها بالمهارات، أو من ناحية تقديم الجهات المانحة للدعم المالي لها.

ب: جمعية النجدة

الهدف المحدد 2:

النتيجة 2-1: تدريب طاقم جمعية النجدة.

الإطار الزمني: كانون ثاني-كانون أول/يناير-ديسمبر 2009

التقدم: 100%

اجتماعات مع مجلس الجمعية وطاقمها:

عقدت وحدة بناء القدرات في مركز المرأة سبعة اجتماعات مع مجلس جمعية النجدة وطاقمها. ركزت هذه الاجتماعات على مراجعة وتقييم عمل الجمعية والمساعدة في إعداد خطة العمل السنوية لحمات التوعية وتوزيع المهام والتشارك في أعباء العمل، إلى جانب تحقيق تطوير بعيد الأثر يتمثل في إعداد دليل للطاقم يرمز ويوضح إجراءات التعامل مع القضايا القانونية، وتوظيف الطاقم وتطويره، وقضايا التمويل، وإدارة الميزانية، والتوريدات، وغير ذلك من المتطلبات الشائعة لإدارة المكتب والبرامج.

الدورات التدريبية:

- عقدت دورة تدريبية مدتها ثلاثة أيام على كتابة التقارير، واستمرت على مدار 15 ساعة تدريبية. حضر الدورة 15 مشاركاً ومشاركة من المجلس والطاقم.
- اشترك أعضاء من الطاقم في التدريبات وورش العمل الخاصة بمركز المرأة خلال السنة.
- عقدت أربع جلسات عمل مع فريق المالية في مركز المرأة.
- تم تقديم يومين من التدريب على الإجراءات المالية بعد أن تم إعداد الخطة الاستراتيجية.

- نظمت ورشة عمل في أب/أغسطس جمعت معاً كلا المؤسستين القاعدتين الشريكتين لمركز المرأة، أي جمعية نساء من أجل الحياة وجمعية النجدة، للمساعدة على تعزيز إجراءات تحويل الحالات والبدء في عملية التعلم المتبادل بين الجمعيتين، وتوجت العلاقة بتوقيع مذكرة تفاهم بينهما.

جلسات الإشراف:

قامت وحدة الخدمات في مركز المرأة بتسيير تقديم تدريب على مدى 12 يوماً لطاقتي الخدمات القانونية الجديد (محامية بدوام كامل وأخرى بدوام جزئي) وللأخصائيات الاجتماعيات (واحدة بدوام كامل واثنان بدوام جزئي). تضمن التدريب:

- التعرف على الكيفية التي تعمل بها إجراءات مركز المرأة وعمله مع الاستشارات.
- مرافقة طاقم وحدة الخدمات في مركز المرأة في زيارات المحاكم.
- عقد ثلاث جلسات إشراف في جمعية النجدة (كل منها لمدة 3 ساعات)، حيث أمكن لطاقم مركز المرأة أن يلاحظ ويوجه عملية تبني الجمعية لأفضل الممارسات المتبعة في مركز المرأة.

تقديم الخدمات:

خلال سنة 2009، استقبلت المحاميات والأخصائيات الاجتماعيات في جمعية النجدة 73 حالة خدمات قانونية واجتماعية، وتم إغلاق 28 حالة بنجاح (8 منها كانت قد افتتحت في سنة 2008). ومن الجدير بالذكر أن 12 حالة على الأقل واستشارتين إضافيتين لمرّة واحدة جاءت نتيجة برنامج ورش التوعية التي نظمتها الجمعية، مما يثبت جدوى الوصول الميداني من خلال فعاليات التوعية.

التوعية:

نظمت جمعية النجدة 69 ورشة عمل (بزيادة 9 ورش عن الهدف المخطط له)، غطت مواضيع مثل الحقوق القانونية، وحقوق المرأة، والزواج وخاصة الزواج المبكر، والعنف الأسري، والمشكلات التي تواجه المراهقين، والعنف ضد المرأة والعنف القائم على النوع الاجتماعي. حضر مختلف هذه الجلسات 184 شخصاً بالإجمال.

ونظمت ثلاث ورش عمل إضافية حضرها 97 شخصاً جاءوا للتعرف على قضايا متعلقة بصحة المرأة، كما تم تنفيذ ثلاث ورش أخرى بحضور 54 شخصاً جاءوا لاكتساب المعرفة حول مشاركة المرأة في العمليات السياسية.

دراسة عن احتياجات النساء في طولكرم:

أنجزت دراسة محلية عن احتياجات النساء ووصولهن إلى الخدمات في منطقة طولكرم. وقد قام مستشار بمراجعة البيانات وشارك في التحليل. ويجري الآن استخدام التقرير لتوجيه تدخلات الجمعية الاستراتيجية. تمثلت إحدى النتائج الرئيسية في غياب الخدمات القانونية للنساء في المنطقة. ويأخذ هذا الغياب شكلين، هما: عدم توفر مقدمي الخدمات وغياب المعرفة لدى النساء بحقوقهن.

مؤشرات النجاح:

إن الأرقام أعلاه تبرهن على نجاعة ما يبذله كل من مركز المرأة وطاقم جمعية النجدة وأعضاء مجلسها من جهود في تحقيق الشراكة الملتزمة والتعلم وإشراك الفئات الشعبية.

إن هناك عدداً آخر من المؤشرات التي تقف وراء التعداد البسيط لأعداد الأشخاص الذين تلقوا الخدمات أو التوعية أو أتيحت لهم فرض المشاركة من جانب جمعية النجدة، والتي تدل على التأثيرات الإيجابية التي تحققت الأنشطة المذكورة أعلاه. فمن النتائج الملحوظة لساعات العمل التي أمضيت في بناء القدرات المالية والإدارية للجمعية أنها أصبحت الآن تدير حساباً مصرفياً خاصاً بها. ومن شأن ذلك أن يساعدها في مساعيها لتأمين التمويل من المانحين. ومن العلامات التي تدل على أن الإجراءات الإدارية التي جرى العمل على تطويرها طوال السنة يتم تبنيها واستخدامها واقع أن الطاقم الإداري للجمعية استخدم إجراءات التوريد التي تعلمها في التدريبات والمثبتة في الدليل عند تنفيذه لإجراءات طباعة النشرة المعلوماتية ونماذج ملفات الحالات وعند شراء خدمات مصمم للمواقع الإلكترونية.

الهدف المحدد 2:

النتيجة 2-2: مراجعة النظام المالي والإداري لجمعية النجدة.

الإطار الزمني: كانون ثاني-كانون أول/يناير-ديسمبر 2009

التقدم: 100%

قام مركز المرأة وجمعية النجدة بالخطوات التالية:

- عقد تدريب مكثف مدته 40 ساعة تدريبية على مدار 6 أيام بمشاركة 15 متدرباً ومتدربة من طاقم الجمعية وأعضاء مجلس الإدارة حول الهيكلية التنظيمية والوصف الوظيفي، ونظم المتابعة، ونظم التقييم، ونظم الحوافز، والقواعد والأنظمة الداخلية.
- تم توظيف مساعدة إدارية.
- عقد تدريب لمدة 4 أيام للمساعدة في بناء الخطة الاستراتيجية للجمعية.
- تم عقد 8 لقاءات مع أحد مسؤولي المالية في مركز المرأة، تم خلالها إعداد الميزانيات والكشوف المالية والإجراءات المالية الأخرى والمصادقة عليها.

الهدف المحدد 2:

النتيجة 2-3: تطوير العلاقات الخارجية لجمعية النجدة.

الإطار الزمني: كانون ثاني-كانون أول/يناير-ديسمبر 2009

التقدم: 100%

تمثلت إحدى خطوات التقدم في هذا المجال في قرار الجمعية بأن تعد موقعاً إلكترونياً لها، وذلك لخدمة هدفين: للوصول إلى السكان الذين ربما يرغبون بالاستفادة من خدمات الجمعية، ولتعريف المانحين المتوقعين بالجمعية. كما قدم مركز المرأة الدعم في المجالات التالية للمساعدة في تطوير جمعية النجدة:

- دعم الجمعية في إعداد خطة عملها السنوية.
- مساعدة الجمعية في كتابة تقريرها السنوي.
- مساعدة الجمعية في تنفيذ فعالية بمناسبة الثامن من آذار/مارس من خلال الجمع بين جهود المتطوعين والمتطوعات وجهود جمعية النجدة.
- المساعدة في التخطيط لعلاقات الجمعية مع المنظمات الأخرى في المجتمع المحلي وفي التشبيك.
- المساعدة في كتابة مقترحات المشاريع.

الهدف المحدد 2:

النتيجة 2-4: تطوير البرامج والأنشطة لجمعية النجدة.

الإطار الزمني: كانون ثاني-كانون أول/يناير-ديسمبر 2009

التقدم: 100%

ساعد مركز المرأة وجمعية النجدة في إجراءات التخطيط، وذلك بالاستفادة من المعلومات التي وفرتها دراسة استطلاعية للخدمات أجرتها الجمعية في سنة 2007 بهدف التعرف على الخدمات القانونية والاجتماعية التي تقدم في منطقة طولكرم، وبناءً على تحليل لاستمارة تمت تعبئتها سنة 2008 واستخدمها مركز المرأة لتقييم احتياجات واهتمامات النساء في المنطقة.

كما ساعد المركز الجمعية في قضايا متعلقة بتطوير برامجها وأنشطتها. وتم إعداد نشرة معلوماتية ويجري العمل على طباعتها. وجرى تعديل نماذج ملفات الحالات (لتوثيق تفاصيل المتوجهات وقضاياهن) وتم تحضيرها للطباعة. وقد جرت على مدى السنة ستة جلسات إشراف بهدف إعداد الخطة الاستراتيجية لجمعية النجدة.

الهدف المحدد 3:

النتيجة 3-1: تدريب طاقم مؤسسات التحويل.

الإطار الزمني: كانون ثاني-كانون أول/يناير-ديسمبر 2009
التقدم: (1) 0%، (2) 100%

1- تدريب 35 عاملاً وعاملة صحية للتعامل مع حالات العنف (دليل الصحة الإنجابية) – يرجى الاطلاع على النتيجة أعلاه.

خلال سنة 2009، تم إصدار طبعة ثانية من دليل مركز المرأة للصحة الإنجابية بسبب الطلب العالي عليه. ولم يجر أي تدريب هذه السنة بسبب التوجه لدمج التدريب المتقدم في إطار مشروع تكامل الجديد. لقد تم الحفاظ على مستوى جيد من التواصل بين مركز المرأة والمهنيين الصحيين الذين تم تدريبهم خلال 2007 و2008. وستشكل هذه الطواقم الصحية التي دربها المركز المجموعة المحورية التي ستساعد في مراجعة الإجراءات الجديدة وتعميم المزيد من المعلومات ضمن مشروع تكامل.

2- تدريب 32 شخصاً من خريجي العمل الاجتماعي والمرشدين الذين توظفهم وزارة التربية والتعليم (مشروع صندوق الأمم المتحدة للسكان).

واصل مركز المرأة اهتمامه بالعمل مع خريجي العمل الاجتماعي بهدف بناء مهارات وقدرات الخريجين الشباب الذين يتشاركون في رؤية المركز وزيادة فرص حصولهم على وظائف، مع العمل في الوقت ذاته على تقديم الدعم للمدارس والمؤسسات والشبكات المحلية. يتضمن البرنامج أيضاً تقديم الدعم لدائرة الإرشاد في وزارة التربية والتعليم العالي، وإشراكها في أنشطة التدريب والتقييم. يتم تدريب الخريجين والخريجات من خلال تزويدهم بالمعلومات الفنية، مثلاً، في القضايا الرئيسية التي تخص حقوق المرأة، ثم يتم تشغيلهم في المؤسسات ومع المرشدين التربويين لفترة عدة أشهر للتمرن العملي، حيث يمكنهم أن يطوروا مهاراتهم المهنية وأن يتبادلوا المعارف الفنية مع أفراد الطاقم الآخرين العاملين في مؤسسات التحويل.

تواصل التطوير الجاري منذ 2008:

حافظ البرنامج في سنة 2009 على الصلات مع عدد مختار من مجموعة الخريجين الذين عمل معهم في سنة 2008. فقد حصل 12 خريجاً وخريجةً من غزة و12 من الضفة الغربية (اختبروا من منطقتي بيت لحم والخليل)، ممن تم تدريبهم في السنة السابقة، على المزيد من التدريب هذه السنة (30 ساعة من تدريب المدربين)، حيث تم تزويدهم بالمهارات لتعريف عامة الناس بالقرار 1325 وقانون الأحوال الشخصية. وكمعيار ثابت في هذا البرنامج، أتبع التدريب النظري بتدريب عملي. فقد تم توفير مكان للتدريب العملي للخريجين في مؤسسات محلية لمدة 50 ساعة، حيث أمكنهم أن يطوروا مهاراتهم في التخطيط لورش العمل وتنفيذها، إذ نظموا ورش عمل عن الموضوعين (القرار 1325 وقانون الأحوال الشخصية) لطواقم المؤسسات التي تدربوا فيها.

بناء مجموعة جديدة وتوسيع البرنامج ليشمل مناطق جديدة:

استقطب البرنامج ودرّب 36 خريجاً وخريجةً من الخريجين الجدد، حيث حصلوا جميعهم على 50 ساعة من التدريب في قضايا المرأة، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والصحة الجنسية والإنجابية (باستخدام الدليل الذي أعده مركز المرأة في سنة 2008)، وصحة المرافقة (باستخدام دليل أعده المركز سنة 1998 وتبنته وزارة

ومن بين 36 مشاركاً ومشاركة تم تدريبهم في المرحلة الأولى، اختير 12 من كل مجموعة (24 بالإجمال) للحصول على مزيد من التدريب على شكل 50 ساعة من التدريب العملي على مرحلتين. في المرحلة الأولى، تم تعيين الخريجين للتدريب في مؤسسات محلية، ثم عملوا في المرحلة الثانية في المدارس تحت إشراف المرشدين التربويين وكمساندين لهم.

العمل مع رؤساء وحدات الإرشاد التربوي:

تأخر البدء في العمل مع رؤساء وحدات الإرشاد التربوي في وزارة التربية والتعليم العالي إلى شهر آذار/مارس 2009، حيث كان ذلك أقرب وقت أمكن فيه لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يصادق على التمويل (حدث التأخير بسبب الانشغال بالأزمة في غزة). ومنذ ذلك التاريخ، حقق البرنامج تقدماً جيداً، حيث تم تجميع المرشدين المسؤولين في غزة لتنفيذ 100 ساعة تدريبية كما هو متفق، وتم تجميعهم في الضفة الغربية لتنفيذ 60 ساعة تدريبية في سنة 2009، فيما تبقى 40 ساعة لكي تستكمل في سنة 2010. وقد نجحت جلسات التفرغ في جمع المرشدين معاً للمشاركة في تجاربهم والتأمل في الدروس المستفادة والاتفاق على أفضل الممارسات.

البناء على الشراكات الراسخة:

بالإضافة إلى مواصلة العمل مع الخريجين من مجموعة سنة 2008 عن طريق تعيين متدربين للعمل معهم، ومواصلة دعم المؤسسات المجتمعية المحلية والمدارس من خلال تنفيذ البرنامج هذه السنة، حافظ مركز المرأة أيضاً على بعض من شراكاته الأقدم عهداً، حيث أن بعض أعضاء الفريق الذي شارك في قيادة التدريب على القضايا الصحية التي تؤثر في المراهقين كانوا من ضمن من شاركوا مركز المرأة في عملية الصياغة الأولية للدليل قبل 11 سنة.

الهدف المحدد 4:

النتيجة 4-1: تقديم الخدمات الاجتماعية والقانونية لـ 260 امرأة.

الإطار الزمني: كانون ثاني-كانون أول/يناير-ديسمبر 2009

التقدم: 105%

خلال سنة 2009، تمكن مركز المرأة من تقديم الخدمات الاجتماعية والقانونية لصالح 283 امرأة (100 في منطقة رام الله، و 41 في منطقة القدس، و 142 في منطقتي الخليل وبيت لحم).

جاءت النساء يحملن 303 قضية، رفعت 140 منها إلى المحكمة وتمت متابعتها وتمثيل صاحباتها من قبل محاميات المركز في المحاكم النظامية ومحاكم البداية ومحاكم الاستئناف. بالإضافة إلى ذلك، أعد مركز المرأة 147 قضية للنساء لكي يتوجهن إلى المحكمة بأنفسهن. وتم التعامل مع 19 قضية من خلال التوسط حيث تم التراضي مع الطرف الآخر لضمان حقوق المرأة دون الحاجة للجوء إلى المحكمة. أما بالنسبة للقضايا التي رفعت إلى المحاكم من قبل المتوجهات بأنفسهن، فقد تم تزويدهن بالدعم الفني في تحضير ملف القضية، وشرح إجراءات وأنظمة تقديم الشكاوى خطوة بخطوة، ومرافقة المتوجهة في القليل من الحالات لتمثيلها قانونياً أمام المحكمة. يجري تطبيق هذا الأسلوب ضمن توجه لتمكين النساء عندما يواجهن إمكانية التعامل مع نظام المحاكم. ويمكن تقديم قائمة مفصلة بالقضايا عند الطلب.

وأخيراً، تم تحويل سبع من الحالات إلى المأوى الطارئ بواسطة وحدة الخدمات، لأنها كانت بحاجة إلى خدمات البيت الآمن (جاءت التحويلات الأخرى إلى المأوى الطارئ من مصادر أخرى مختلفة). وتم تخصيص أخصائية اجتماعية ومحامية لمتابعة قضايا هؤلاء النساء مع الشرطة للتأكد من أن يتم تطبيق الأحكام الصادرة لصالحهن.

الهدف المحدد 4:

النتيجة 4-2: تقديم 70 خدمة إرشاد قانوني واجتماعي (جلسات لمرة واحدة).

الإطار الزمني: كانون ثاني-كانون أول/يناير-ديسمبر 2009

التقدم: 100%

كان عدد الاستشارات (الاجتماعية والقانونية) المقدمة لمرة واحدة 280 موزعة على النحو التالي: 77 مستفيدة من منطقة الخليل، و178 امرأة من رام الله، و25 من القدس.

من ضمن هذه الحالات، كانت 77 يسعين للحصول على مشورة بخصوص قضايا اجتماعية، و153 للحصول على مشورة قانونية، فيما سعت 50 للحصول على المشورة القانونية والاجتماعية في آن واحد.

تقوم وحدة الخدمات أيضاً بتحويل حالات إلى شركاء مركز المرأة أو إلى جهات أخرى تقدم الخدمات المناسبة. وفي سنة 2009، تم تحويل أربع حالات إلى المؤسسات القاعدية الشريكة للمركز (جمعية النجدة في طولكرم ونساء من أجل الحياة في سلفيت) وتم تحويل حالة إلى فرع المركز في القدس. كما تم تحويل 10 حالات إلى المركز من خلال الاستشارات لمرة واحدة عندما تبين أنها بحاجة إلى خدمات أخرى من مركز المرأة.

بالإضافة إلى ذلك، عمل مركز المرأة، طيلة سنة 2009، على الاستجابة لطلبات من منظمات ومؤسسات تبحث عن توضيحات بخصوص الالتزامات القانونية وتقديم الخدمات الاجتماعية وما إلى ذلك. كما يتم تقديم خدمة أخرى للمؤسسات عندما تطلب بعض المؤسسات استشارة من مركز المرأة بخصوص العمل مع الحالات التي يتابعونها عند حاجتهم لمعلومات متخصصة، ولاسيما فيما يتعلق بالقضايا الطارئة. من ضمن هذه المؤسسات: طاقم شؤون المرأة وجمعية المرأة العاملة الفلسطينية. كما أن العديد من المرشدين التربويين والمحامين المتدربين يرجعون إلى المركز لطلب الاستشارة و/أو الدعم بخصوص بعض القضايا الحساسة والمختصة.

الهدف المحدد 4:

النتيجة 4-3: تنظيم حملة توعية مجتمعية.

الإطار الزمني: كانون ثاني-كانون أول/يناير-ديسمبر 2009

التقدم: 100%

أقامت وحدة الخدمات 136 جلسة للتوعية المجتمعية.

وتضمنت التمارين التي تم استخدامها: بناء الفريق وكسر الجليد، وتمارين التركيز، ووعي الذات (نافذة جوهاري)، فيما كان من بين المواضيع الرئيسية التي جرى نقاشها: أنواع الزواج، والعنف، والعنف الأسري، والعنف الجنسي، والاعتداءات الجنسية من ناحية القانون، والعلاقات الزوجية، والحقوق والواجبات، والزواج العرفي، والعلاقات الأسرية، وتعدد الزوجات، والاعتداء في العلاقة الزوجية، والسلوكيات غير المقبولة في الحياة الأسرية، ومطالبة النساء بحصتهن في الميراث، والمراهقة، وشروط عقد الزواج، وقانون الأحوال الشخصية، وقانون العقوبات. جرت الجلسات في المناطق الشمالية من البلاد (41) وفي الوسط (48) والجنوب (47).

بلغ عدد الحضور 607 نساء ورجال (92 شخصاً من الفئات المهنية، و425 ربة بيت، و90 طالباً وطالبة في المدرسة الثانوية أو الجامعة). من بين هذا المجموع، قدم مركز المرأة استشارات قانونية إلى 110 أشخاص. أي أن ما يقارب خمس الحضور في جلسات التوعية تم تحويلهم للحصول على استشارة قانونية، مما يدل على ارتفاع نسبة النساء اللاتي بحاجة إلى إسناد من جانب وحدة الخدمات في مركز المرأة.

بالإضافة إلى ذلك، وجهت وحدة الخدمات اهتمامها نحو مجتمع الطلبة بهدف رفع وعيهم وإشراكهم باعتبارهم صناع التغيير في المستقبل. فقد جرى تنظيم تدريب على حقوق المرأة وحقوق الإنسان في جامعة أبو ديس (22 طالباً وطالبة، 25 ساعة تدريبية) وجامعة الخليل (36 طالباً وطالبة، 20 ساعة تدريبية). ونتيجة لورش العمل هذه وتواجد مركز المرأة الملحوظ في الجامعات، توجه إلى المركز 95 طالباً وطالبة مبدئين الاهتمام بالتطوع مع المركز أو الحصول على تدريب مماثل. يعد ذلك مؤشراً إيجابياً للغاية على سمعة المركز في نطاق الجامعات، وعلى نجاح ورش العمل في تغطية مجالات تهم الطلبة، وعلى أثر ورش العمل في تعميم المعلومات من خلال مجموعات الأقران لما هو أبعد من أعداد المستفيدين المباشرين من التدريب.

كما أقامت وحدة الخدمات 5 ورش عمل تدريبية في جامعة بيرزيت (بما يصل مجموعه إلى 25 ساعة تدريبية) لصالح 31 طالباً وطالبة. وتم تغطية المواضيع ذاتها كما في جامعتي أبو ديس والخليل. وهكذا يكون عدد الطلبة الذين تم تدريبهم بالإجمال 89 طالباً وطالبة.

الهدف المحدد 4:

النتيجة 4-4: العمل مع المسؤولين والقضاة والمحامين والأخصائيين الاجتماعيين في المحاكم.

الإطار الزمني: كانون ثاني-كانون أول/يناير-ديسمبر 2009

التقدم: 50%

ورشة عمل مع القاضيات:

خلال سنة 2009، أجريت متابعة للترتيب لاجتماع بهدف مناقشة تنفيذ ورشة العمل. وواجه المركز صعوبات في تنفيذ هذا النشاط بسبب عدم استجابة الجهاز القضائي لطلبنا المتكرر بتحديد موعد لورشة العمل، وبالتالي فلم يتم إجراء الورشة.

ورش عمل مع الأخصائيين الاجتماعيين في المحاكم الدينية:

تم التخطيط للدورة التدريبية بحيث تنسجم مع برنامجهم التدريبي. تم التخطيط أولاً لشهر أيار/مايو، ثم تم تعديل الموعد إلى تشرين الأول/أكتوبر، ومن ثم تأجل مرة ثانية. ولا يزال المركز يحاول أن يقدم هذه الفرصة التدريبية في موعد مريح بالنسبة للأخصائيين الاجتماعيين.

ورش عمل مع دائرة الشرطة في الخليل:

عقدت دورة تدريبية مع 12 امرأة من الشرطة النسائية في الخليل حول مواضيع مثل حقوق المرأة، وموقف التشريعات في فلسطين من النساء، وعقود الزواج والأحوال الشخصية، والقانون الإنساني الدولي. كان التدريب ناجحاً ورحبت به الأجهزة الأمنية إلى حد كبير مطالبة بأن يتم العمل على تزويد أفراد الشرطة الذكور بمهارات مماثلة. تم إجراء اجتماعين للمتابعة مع كبار المسؤولين لتقييم مدى التقدم في تنفيذ أنشطة رفع الوعي تجاه النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان. إن التغيير الفعلي في ممارسات العمل لا يزال محدوداً حتى الآن، إلا أن مركز المرأة يواصل العمل على مناصرة المزيد من التغيير فيما لا تزال الأجهزة الأمنية تصغي إلى ما يثيره مركز المرأة من اعتبارات.

الهدف المحدد 4:

النتيجة 4-5: توزيع الدليل القانوني للمساعدة الذاتية حول حقوق النفقة للزوجة والصغار.

الإطار الزمني: كانون ثاني-كانون أول/يناير-ديسمبر 2009

التقدم: 100%

جرى العمل خلال السنة على توزيع الدليل من خلال ورش العمل وجلسات الإرشاد الجمعي . بالإجمال، تلقت 510 نساء الدليل وحصلن على تدريب مناسب حول كيفية الاستفادة منه. وتم توزيع الدليل خلال جلسات التوعية على الطلبة وعلى ربات البيوت وطاقم الشرطة والمعلمين وغيرهم، كما تم توزيعه على النساء المتلقيات للخدمة من وحدة الخدمات واللواتي بحاجة إلى معلومات حول حقوق النفقة للزوجة والصغار.

الهدف المحدد 4:

النتيجة 4-6: تنظيم حملة إعلامية.

الإطار الزمني: كانون ثاني-كانون أول/يناير-ديسمبر 2009

التقدم: 100%

يمكن إبراز عدد من الإنجازات التي تمت خلال فترة هذا التقرير بخصوص الحملة الإعلامية:

- استفاد طاقم وحدة الخدمات هذه السنة من التدريب على كيفية كتابة المقالات، وتم تطبيق التدريب عملياً للمرة الأولى من خلال نشر مقالة في صحيفة الأيام تتناول قضايا حقوق المرأة وحقوق الإنسان. ثم تمت كتابة ونشر أربع مقالات أخرى.
- قمنا بتحضير أربع ومضات تلفزيونية موجهة للجمهور العام، واحدة في كل فصل، لتعزيز أهمية حقوق الإنسان وحقوق المرأة. وتم بث هذه الومضات الأربعة في وسائل الإعلام.
- تلقينا الدعوة من قبل تلفزيون فلسطين وإذاعة صوت فلسطين للمشاركة في برامج حوارية وإخبارية لمناقشة حقوق المرأة، والعنف ضد المرأة، وقانون الأحوال الشخصية. وقد شاركنا في 5 برامج تلفزيونية و12 حلقة إذاعية. لقد أصبح مركز المرأة يعتبر مرجعاً ذا صلاحية للتعليق على قضايا المرأة وحقوقها، ولذلك فقد تلقى دعوة للمشاركة في عدة منابر إعلامية للتحدث عن المرأة والقانون، والتمييز في القوانين المتعلقة بالعنف والأحوال الشخصية، والعنف ضد المرأة داخل الأسرة وخارجها، وظاهرة قتل النساء.
- تم إعداد سجل بالتقارير الصحفية حول قضايا المرأة بمساعدة من طالبة من جامعة بيرزيت.
- تم تسجيل حلقة حول القتل على خلفية ما يدعى بالشرف.
- أجريت مقابلة مع مركز المرأة لصالح مقال صحفي حول معاناة النساء الفلسطينيات من الإجحاف في القوانين.
- شارك المركز في مقابلة حول "الخلع" في المركز الوطني للإعلام.

الهدف الاستراتيجي الرابع: فضح ممارسات الاحتلال الإسرائيلي التي تنتهك حقوق المرأة على المستويين المحلي والدولي.

النتائج المتوقعة على المدى البعيد:

- 1- أن تملك مؤسسات الأمم المتحدة ومؤسسات حقوق الإنسان وحقوق المرأة الدولية والوطنية مصدراً موثقاً للمعلومات عن النساء الفلسطينيات.
- 2- أن يتنامى وعي المجتمع الدولي بالتأثيرات الاجتماعية للاحتلال على النساء الفلسطينيات وأن يتدخل لصالحهن.
- 3- أن يتم تحفيز الحوار حول مبادئ حقوق الإنسان وحقوق المرأة في المجتمع الفلسطيني.
- 4- أن تتيح شبكات العمل بين المؤسسات الدولية والوطنية التشارك بالمعلومات والخبرات بما يساعد في تطوير استراتيجيات عملها.

الأهداف المحددة:

- 1- رصد الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الإنساني الدولي وفضحها.

الهدف المحدد 1:

النتيجة 1-1: تدريب 10 باحثات ميدانيات على توثيق الانتهاكات.

الإطار الزمني: كانون ثاني-كانون أول/يناير-ديسمبر 2009

التقدم: 100%

تم تخطيط وتنفيذ برنامج تدريبي للباحثات الميدانيات عبر السنة. أجري، أولاً، اجتماع تعريف تمهيدي بهدف تيسير التعارف بين المجموعة والطاقم الجديد واستعادة الصلات بين فريق البحث. وشاركت في الاجتماع 14 باحثة ميدانية من أصل 15، من بينهن أربع باحثات جدد. تبع ذلك برنامج تدريبي لمدة يومين ركز على التدريب العملي على إجراء المقابلات وتوثيق الإفادات وتدوينها. كما تم تدريب الباحثات الميدانيات على المواضيع التالية: مبادئ القانون الإنساني الدولي، والتعريف بقانون حقوق الإنسان الدولي، والتعريف بمنهجية التوثيق النسوي. وجرى في أعقاب التدريب المكثف عقد لقاءات في مجموعات صغيرة مع الباحثات الميدانيات اللواتي كن يعملن بانتظام بهدف تحسين مهارتهن في إجراء المقابلات والتوثيق.

عقد تدريب ليوم واحد على توثيق هدم المنازل بمشاركة 10 باحثات ميدانيات وعضوين من طاقم الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال بهدف تعريف المتدربات على القضايا والقوانين المتعلقة بالسياسات الإسرائيلية في هدم المنازل. وتم تزويد المشاركات بالإطار الأساسي للقانون الدولي ونظرة عامة على الوضع الخاص بالفلسطينيين في القدس. واستعرض محام من المجلس النرويجي للاجئين سياق القانون الإسرائيلي والقضايا الإجرائية والمعلومات اللازمة لتحويل الحالات إلى المجلس.

بالإضافة إلى هذه التدريبات، تم تنظيم اجتماعات منتظمة للمتابعة والمراقبة والدعم مع الباحثات الميدانيات بهدف مناقشة عملهن. ويحافظ طاقم المركز على التواصل عبر الهاتف مع الباحثات الميدانيات اللواتي يتصلن لمناقشة الحالات التي يتعرفن عليها وللحصول على أشكال أخرى من المشورة. كما أن طاقم المركز يجتمع مع الباحثات الميدانيات في المكتب لمناقشة عملهن ويجري زيارات ميدانية لهن بهدف الالتقاء بالنساء المشاركات في المقابلات ومراقبة وتقييم عمل الباحثات الميدانيات، وهو ما يتيح للطاقم أيضاً فرصة اكتساب المزيد من المعرفة والوعي بالقضايا التي تواجه النساء المشاركات في المقابلات.

في نهاية السنة، أجري تقييم فردي لعمل الباحثات الميدانيات وتم تصميم خطة فردية لتدريبهن خلال سنة 2010.

أصبحت المسودة الأولى للدليل حول مبادئ القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي جاهزة. وقد تم تصميم الدليل لتوفير المعلومات والتوجيه للباحثات الميدانيات والطاقم في المركز بخصوص القانون الدولي. كما أنه يساعد الباحثين في تحديد الانتهاكات حسب كل من هذه القوانين.

الهدف المحدد 1:

النتيجة 1-2: إصدار التقارير المقدمة إلى لجنة سيداو.
الإطار الزمني: كانون ثاني-كانون أول/يناير-ديسمبر 2009
التقدم: 50%

تم إنجاز التقرير الأخير في تشرين الثاني/نوفمبر 2008، ولكن لم يتم إرساله إلى لجنة سيداو لأن إسرائيل لم تقدم تقريرها، وبالتالي أرجأت لجنة سيداو مراجعتها لمدى امتثال إسرائيل للاتفاقية. سيتابع مركز المرأة التطورات في الأمر حتى يضمن معرفة أي موعد جديد يتم تحديده لمراجعة تقرير إسرائيل ويتأكد من أن يتم تقديم تقرير من منظور المؤسسات الأهلية في شراكة مع المؤسسات الأهلية الفلسطينية الأخرى.

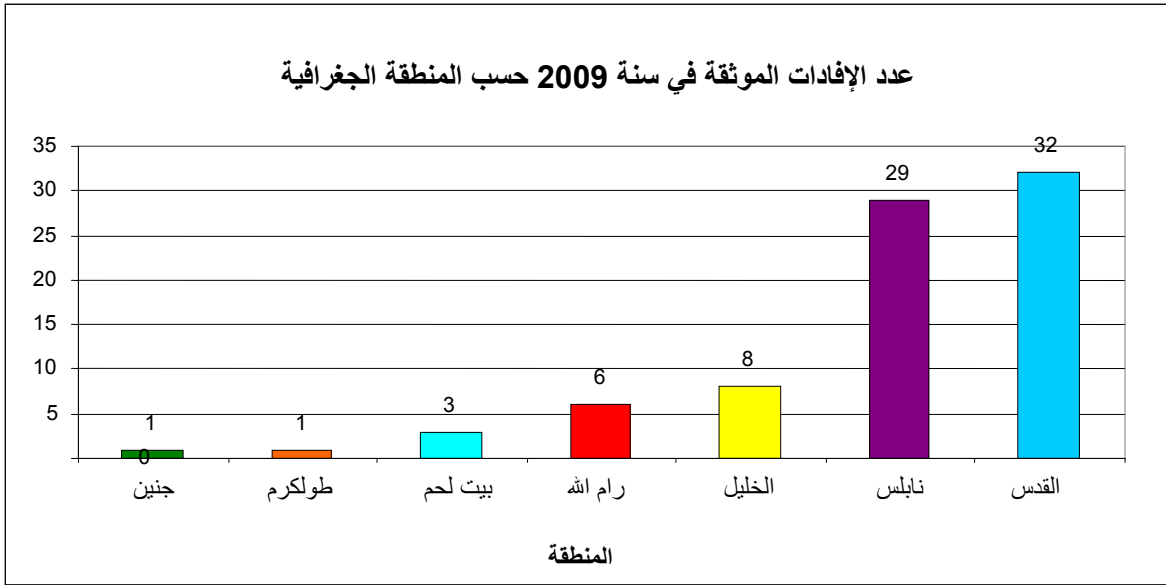
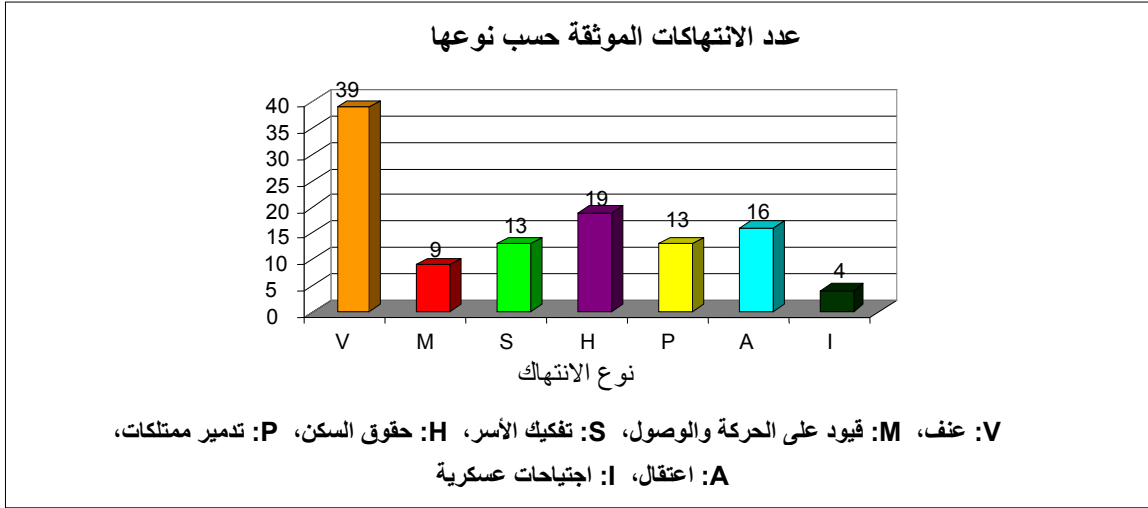
في الأثناء، يحافظ المركز على تواصل منتظم مع المنظمة الدولية لرصد العمل على حقوق المرأة (IWRAP)، والتي تعمل على بناء قدرات المؤسسات الأهلية وتدريبها على كيفية كتابة تقارير الظل والتقارير البديلة. الهدف من هذا التشبيك هو تنسيق الجهود بخصوص تقديم تقرير ظل. وقد حضر أحد أعضاء طاقم المركز دورة تدريبية في قبرص عقدتها هذه المنظمة الدولية، وأتاح ذلك فرصة جيدة للتشبيك مع منظمات نسوية أخرى في إقليم الشرق الأوسط وتنسيق الجهود للمراجعة المنتظرة التي ستقوم بها لجنة سيداو لإسرائيل. تواجد في هذا التدريب عضو سابق في لجنة سيداو، مما أتاح الفرصة للحصول على مشورة عملية وبناءة بخصوص العمل مع اللجنة.

الهدف المحدد 1:

النتيجة 1-3: توثيق تجربة النساء الفلسطينيات في المعاناة في ظل الاحتلال (القانون الإنساني الدولي).
الإطار الزمني: كانون ثاني-كانون أول/يناير-ديسمبر 2009
التقدم: 100%

وثق مشروع القانون الإنساني الدولي 80 حالة خلال فترة هذا التقرير. وشملت الحالات مختلف القضايا التي تؤثر في النساء الفلسطينيات، مثل هدم المنازل، وعنف المستوطنين، وتفكيك الأسر، والاعتقال والاحتجاز، والقيود على حرية الحركة. جاء هذا التوثيق نتيجة مقابلات أجراها طاقم مركز المرأة وباحثاته الميدانيات مع نساء من مختلف المناطق في الضفة الغربية، تم فيما بعد توثيقها على شكل إفادات شاملة. وقد تم استخدام العديد من هذه الإفادات خلال سنة 2009 على شكل دراسات حالة في التقارير المختلفة لتبيان انتهاكات حقوق الإنسان التي تتعرض لها النساء وأثر الاحتلال على النساء.

يوضح الشكلان التاليان أنواع الانتهاكات الموثقة والمواقع التي تم توثيقها فيها:



تم تقديم تقرير إلى لجنة حقوق الإنسان التي ترأب مدى التزام إسرائيل بالعهد الولي للحقوق المدنية والسياسية، وذلك لتوضيح كيف تتأثر النساء الفلسطينيات من الانتهاكات الإسرائيلية للعهد. وقد تم عرض تقرير الظل هذا على الموقع الإلكتروني للجنة حقوق الإنسان وعلى موقع المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وسيتم النظر فيه من قبل اللجنة عندما تجري مراجعتها لإسرائيل في تموز/يوليو 2010.

من ناحية أخرى، جرى تمثيل مركز المرأة في اللجنة الخاصة للأمم المتحدة في الجلسة التي خصصت لجمع الأدلة وعقدت في عمان في الأردن. استمعت اللجنة إلى أدلة من مركز المرأة حول وضع النساء وتأثير الاحتلال المحدد بالنوع الاجتماعي. هذه هي المرة الثانية التي يحضر فيها مركز المرأة هذه الجلسة، وكان ذلك بمثابة فرصة مهمة للتأكد من أن يتم تسليط الضوء على بعد النوع الاجتماعي للاحتلال أمام اللجنة، ولتطوير قدرات أعضاء الطاقم، وكذلك تطوير مشروع القانون الإنساني الدولي ككل.

سيتم في أوائل 2010 نشر تقرير مشروع القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي لسنة 2009 حول أثر الانتهاكات الإسرائيلية على النساء بناءً على الحالات التي تم توثيقها. وسيكون التقرير متاحاً في نسخة مطبوعة إلى جانب إتاحتها على الموقع الإلكتروني لمركز المرأة.

عقدت اجتماعات مع منظمات أخرى لحقوق الإنسان، مثل الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – فرع فلسطين، ومركز حقوق الإسكان وعمليات الإخلاء، ومؤسسة الحق، وكذلك مع صحفيين وطلبة وباحثين وغيرهم من

الهدف المحدد 1:

النتيجة 1-4: حضور مؤتمر دولي واحد حول قضايا المرأة.
الإطار الزمني: كانون ثاني-كانون أول/يناير-ديسمبر 2009
التقدم: 100%

خلال سنة 2009، واصل مركز المرأة ممارسته لأعمال المناصرة على المستوى الدولي من خلال التمثيل المباشر في المنابر الدولية. وفي هذا الإطار، حضرت مديرة المركز، مها أبو دية شماس، الجلسة الحادية عشرة لمجلس حقوق الإنسان (حزيران/يونيو 2009) في جنيف في سويسرا.

كما قدم مركز المرأة تقريراً بديلاً لكي يعرض للبحث بخصوص تقرير إسرائيل الدوري الثالث المقدم للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في آب/أغسطس، وقدمت تقريراً كتابياً وأعطت أدلة شفوية للبعثة الميدانية للجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة.

إن المشاركة في هذه الفعاليات ذات الأهمية الدولية توفر ظروفًا مثالية لاستخدام الوثائق الصادرة عن وحدة التوثيق في المركز، مثل التقرير عن الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان، في مصاحبة الخطاب الشفوي القوي الذي يتم تقديمه في إطار المنبر الدولي بحد ذاته أو من خلال اللقاءات التي تجري على هامشه.

الهدف الاستراتيجي الخامس: تطوير القدرات الذاتية لمركز المرأة وأدائه واستدامته.

النتائج المتوقعة على المدى البعيد:

- 1- أن تكون عمليات مركز المرأة أكثر كفاءة وفاعلية.
- 2- أن يكون الطاقم أكثر مشاركة في عملية التخطيط وتوجيه الأنشطة المستقبلية للمركز، مما يؤدي إلى انخفاض معدل التغيير في الطاقم وتنامي الرضا الوظيفي للعاملين والعاملات.
- 3- أن يحصل المانحون على تقارير موحدة تتيح تحسين التواصل والتفاهم بين المركز والمانحين.

الأهداف المحددة:

- 1- تطوير نظام التخطيط والتقييم والمتابعة.
- 2- بناء قدرات طاقم مركز المرأة.
- 3- تطوير علاقات الشراكة مع المؤسسات المانحة.

الهدف المحدد 1:

النتيجة 1-1: تنقيح وتطوير خطة استراتيجية وخطة سنوية للأنشطة وميزانيات وتقارير سنوية.
الإطار الزمني: كانون ثاني-كانون أول/يناير-ديسمبر 2009
التقدم: 100%

خلال سنة 2009، عدل مركز المرأة ونفح خطط أنشطته السنوية من خلال الاجتماعات مع رئيسات الوحدات. وقامت الوحدة الإدارية بتحضير التقارير الوصفية والمالية لسنة 2008 وصادق عليها مجلس الأمناء. كما تم خلال السنة إعداد تقارير وصفية ومالية نصف سنوية وعن الشهور التسعة الأولى من السنة وتم تقديمها حسب الأصول. ويمكننا إتاحة هذه التقارير عند الطلب.

بدأت عملية إعداد تقرير عن مجمل التنفيذ والنتائج من الخطة الاستراتيجية الخمسية (2005-2009)، وتم تحديد الأشخاص الذين سيكونون محاور ارتكاز بالنسبة لكل هدف استراتيجي للقيام بصياغة مسودة للتقرير في سنة 2010. [كما أن مديرة البرامج الجديدة التي وظفها المركز في أوائل 2010 ستساهم في تقييم برنامج السنوات الخمس المنجز].

حافظ مجلس المركز على عقد اجتماعاته الشهرية المنتظمة طيلة السنة، وعقد اجتماع واحد للجمعية العمومية، جرت فيه انتخابات لهيئة إدارية جديدة.

عقد مركز المرأة ورشة عمل للتخطيط الاستراتيجي في حزيران/يونيو تبعثها ورش عمل مكثفة أخرى واجتماعات فردية بهدف استكمال التحضيرات لخطة استراتيجية جديدة للفترة 2010-2012. تضمنت ورش العمل تحليلاً للبيئة السياسية والاقتصادية والتشريعية وتفحصت تأثير ذلك على تنفيذ برامجنا. وبحلول أيلول/سبتمبر، كان المركز قد أنجز إعداد استراتيجيته: "نستلهم من الماضي ونسير نحو المستقبل 2010-2012". تم إعداد الخطة الاستراتيجية الجديدة لفترة ثلاث سنوات بدلاً من خمس. ففي ظل السياق السياسي الفلسطيني المتقلب، أشارت تحليلاتنا وخبرتنا إلى أن التخطيط الاستراتيجي لفترة ثلاث سنوات سيحقق التوازن بشكل أفضل بين التفكير البعيد المدى والتدخلات الموجهة والمناسبة.

الهدف المحدد 1:

النتيجة 1-2: إجراء تقييم خارجي حول أثر برنامج السنوات الخمس (2005-2009).
الإطار الزمني: أيلول-كانون أول/سبتمبر-ديسمبر 2009

التقدم: 80%

بدأ مركز المرأة عملية تقييم خارجي لمراجعة برامج المركز، وخاصة في ضوء إنجاز الاستراتيجية الخمسية. و ينتظر أن يكون التقرير جاهزاً وأن يبحث المركز فيه خلال سنة 2010. تم أيضاً إجراء تقييم منفصل للدعم والخدمات القانونية التي تقدمها وحدة الخدمات في المركز من قبل الاتحاد الأوروبي، وسيتاح للمركز الاطلاع على النتائج في أوائل 2010.

الهدف المحدد 1:

النتيجة 1-3: إعداد وتطوير أدلة مالية وإدارية.

الإطار الزمني: كانون ثاني-كانون أول/يناير-ديسمبر 2009
التقدم: 80%

ستكون محتويات الدليل على النحو الوارد فيما يلي. إلا أن بعض العمليات لا تزال بحاجة إلى أن تنجز أولاً:

- النظام الداخلي للموظفين: تم إعداده و ينتظر مصادقة المجلس عليه.
- الإجراءات المالية والإدارية: بحاجة إلى تحديث قبل أن تعرض على المجلس للمصادقة، وذلك بالنظر إلى عملية إعادة الهيكلة التي مر بها المركز خلال سنة 2009.
- إجراءات الحوافز: لا تزال قيد الإعداد حتى تطرح على المجلس للمصادقة.
- عقود الموظفين: لا يزال العمل على تطوير العقود جارياً. وعلى المركز أن يتفق على شكلها النهائي.

الهدف المحدد 1:

النتيجة 1-4: تطوير قاعدة البيانات الإلكترونية (نظام معلومات الإدارة).

الإطار الزمني: كانون ثاني-كانون أول/يناير-ديسمبر 2009
التقدم: 50%

شرع العمل بنظام معلومات الإدارة في بداية السنة السابقة وتم تدريجياً إدخال كل البيانات الضرورية في النظام. تطلب ذلك كما هائلاً من العمل الفني. وكان من المفترض أن يتم إدخال بيانات خطة المركز حتى شهر تموز/يوليو، ولكن أرجئ ذلك بسبب التغييرات التي أدخلت على الميزانية وعملية التخطيط الاستراتيجي. وسيتلقى كل أعضاء الطاقم في سنة 2010 التدريب المناسب على كيفية استخدام النظام ودمجه في إجراءات عملهم اليومي.

الهدف المحدد 2:

النتيجة 2-1: إجراء تقييم لاحتياجات التدريب.

الإطار الزمني: أيلول-كانون أول/سبتمبر-ديسمبر 2009
التقدم: 80%

خلال الجزء الأول من السنة، أجرت وحدة بناء القدرات تقييماً للاحتياجات التدريبية لدى طاقم المركز بهدف إعداد خطة تدريب شاملة للطاقم بناءً على احتياجاتهم. وتم إعداد استمارة وتوزيعها على أعضاء الطاقم الذين قاموا بتعبئتها. وتتهمك وحدة بناء القدرات الآن في عملية تحليل نتائج الاستمارة.

تم تحضير منهجية تقييم للطاقم باتباع أسلوب تقييم النظراء، ليمثل أداة تستخدم بشكل متواصل لتقييم الأداء المهني للطاقم. وتم تنظيم ثلاثة لقاءات بهذا الخصوص، والعمل جارٍ الآن على التعريف بنظام تقييم النظراء.

الهدف المحدد 2:

النتيجة 2-2: تدريب طاقم المركز وتطوير قدراته.

الإطار الزمني: كانون ثاني-كانون أول/يناير-ديسمبر 2009
التقدم: 100%

خلال سنة 2009، تمكن طاقم المركز من المشاركة في العديد من ورش العمل الدولية والمحلية. فقد شارك 17 شخصاً في: 16 ورشة عمل وفعالية تدريبية محلية، وفي 14 فعالية إقليمية ودولية، بما يشمل زيارات وورش عمل ومؤتمرات وتدريبات.

الهدف المحدد 3:

النتيجة 3-1: تقييم برامج مركز المرأة واتفاقيات الشراكة.

الإطار الزمني: كانون ثاني-كانون أول/يناير-ديسمبر 2009
التقدم: 80%

بدأت عملية تقييم لبرامج المركز وسيتم إنجازها والاستفادة من نتائجها في سنة 2010.

تم عقد اجتماع المؤسسات الداعمة لمركز المرأة في أيار/مايو 2009 بهدف مناقشة اتفاقيات الشراكة والاستماع إلى ملاحظات الجهات المانحة على برامجنا وأنشطتنا. إن مركز المرأة يرى في اجتماعات المؤسسات الداعمة فرصة كبيرة لإبقاء المانحين على اطلاع بمستجدات عملنا، إلى جانب أنها تعد منبراً مهماً لتبادل الأفكار واكتساب نظرة مختلفة إلى برامجنا، وهو ما يمثل تعزيزاً للشراكة الحقة.

إلى جانب ذلك، أجرى مركز المرأة اجتماعات فردية مع الشركاء التاليين:

- أوكسفام-نوفيب
- مكتب الممثلة الهولندية
- مكتب الممثلة النرويجية
- مؤسسة Dan Church Aid
- صندوق الأمم المتحدة للسكان
- مؤسسة هنريش بل
- مؤسسة EED
- معهد المجتمع المفتوح (OSI Mena)
- مؤسسة ACSUR
- مكتب الممثلة الأيرلندية
- مركز تطوير المنظمات الأهلية
- لجنة المساعدات القانونية الدولية – السويد
- مؤسسة كاريتاس
- مؤسسة Drosos
- مكتب الممثلة البلجيكية

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- القنصلية الفرنسية
- مكتب الممثلة الدنمركية
- الاتحاد الأوروبي
- مؤسسة فورد
- التعاون السويسري
- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة – يونيفيم
- مؤسسة Kvinna Til Kvinna

وتتبعي الإشارة إلى أن مركز المرأة لا يتلقى حالياً الدعم المالي من جميع الجهات المانحة المذكورة أعلاه، ولكنها جميعاً سبق أن قدمت مثل هذا الدعم في وقت أو آخر. إن الجهات المانحة تغير استراتيجيات دعمها باستمرار سواءً حسب الموضوع أو الإقليم أو لاعتبارات مالية خاصة بها في بعض الأحيان. إلا أن مركز المرأة يحافظ على تواصل جيد معها من خلال تقديم المعلومات التي تساعد هذه الجهات في تطوير سياساتها، ويسعى دائماً إلى تمتين العلاقات معها.

بما أن مركز المرأة يحظى باعتبار عالٍ من قبل المؤسسات الأهلية المحلية الأخرى، فقد قامت منظمات أهلية أخرى بالاتصال بنا بغرض تنفيذ مشاريع مشتركة. إحدى هذه الشراكات يقيمها المركز مع مؤسسة جذور لتنفيذ مشروع تكامل الممول من الاتحاد الأوروبي بهدف بناء نظام تحويل متكامل. كما اتصلت بنا مؤسسات من إسرائيل، مثل مؤسسة كيان النسوية وجمعية سدره (جمعية نسوية لبدو النقب). إن مركز المرأة يعتبر هاتين المؤسستين حليفين استراتيجيين فيما يتعلق بالرؤية، ولكنه يعرب عن حاجة عميقة للبحث في كيفية تنفيذ شراكة فعالة مع مؤسسات إسرائيلية بالنظر إلى أن أغلب المانحين المتاحين يستثنون المنظمات الإسرائيلية من الفئات التي يدعمونها لاعتبارهم إسرائيل من البلدان المتطورة.

بما أن مركز المرأة يعتمد كلياً على التمويل من الجهات المانحة، فينبغي التفكير بشكل جدي في كيفية ضمان الاستدامة المالية للمؤسسة. من الأساليب المحتملة أن يتم العمل على إدراج الدخل محلياً. وفي هذا السياق، أنشأ مركز المرأة أيضاً علاقات أكثر قوة مع مركز حفظ التراث الثقافي في بيت لحم من خلال توقيع اتفاقية معه للبدء بترميم منزل قديم في بيت جالا حتى يستخدم مقراً لأنشطة مركز المرأة في تلك المنطقة، مما سيوسع خدمات المركز ويوفر مصدر دخل (توفير مرافق تدريبية وغرف للاستئجار) تساهم في الاستدامة المالية للمركز. تنشأ مثل هذه الأنواع من المشاريع بين العائلات المحلية والمؤسسات الأهلية ومركز حفظ التراث الثقافي، حيث تعرض العائلة ممتلكات لها لكي تستخدم لعشر سنوات دون الحاجة لدفع إيجار مقابل أعمال الترميم التي يجريها مركز حفظ التراث. وتجدر الملاحظة أن هذه الترتيبات ذاتها أجريت بين جمعية نساء من أجل الحياة ومؤسسة رواق، والتي تعمل على تحقيق رسالة مماثلة لرسالة مركز حفظ التراث الثقافي، كما سبق توضيحه أعلاه.

الهدف المحدد 3:

النتيجة 2-3: إعداد مواد إعلامية مطبوعة وإلكترونية.

الإطار الزمني: كانون ثاني-كانون أول/يناير-ديسمبر 2009

التقدم: 100%

الموقع الإلكتروني:

جرى تحديث النسختين العربية والإنجليزية من الموقع الإلكتروني بشكل منتظم.

إعداد مواد للنشر:

- إصدار بطاقة معايدة بمناسبة يوم المرأة العالمي.
- طباعة الملفات المتعلقة بالمركز.
- إنتاج نشرة إخبارية لسنة 2008 وتحميلها على الموقع الإلكتروني للمركز.
- تحديث الموقع الإلكتروني بانتظام من خلال إضافة أخبار عن الفعاليات الرئيسية التي ينفذها المركز.

الهدف المحدد 3:

النتيجة 3-3: إعداد استراتيجية للاتصال والانتشار.

الإطار الزمني: نيسان-كانون أول/أبريل-ديسمبر 2009

التقدم: 100%

كرس مركز المرأة الوقت والجهد لتعزيز صورته العامة وبروزه الإعلامي. وتم التعاقد مع مستشار في سنة 2009 لقيادة عملية إعداد استراتيجية إعلام واتصال (متاحة عند الطلب) يجري الآن دمجها في عمل المركز.

كما نظم مركز المرأة حفل استقبال للوزيرات الفلسطينيات في تموز/يوليو 2009 بهدف تعزيز التشبيك بين القطاعين الحكومي والأهلي. وقد دعيت إلى حفل الاستقبال وزيرة الشؤون الاجتماعية ووزيرة شؤون المرأة ووزيرة التربية والتعليم العالي ووزيرة الثقافة ووزيرة السياحة والآثار.

الهدف المحدد 3:

النتيجة 3-4: تطوير رصيد مقتنيات مكتبة مركز المرأة.

الإطار الزمني: كانون ثاني-كانون أول/يناير-ديسمبر 2009

التقدم: 80%

مرت المكتبة عبر عملية من التنظيم بسبب انتقالنا إلى المقر الجديد في بطن الهوا في رام الله. إن العمل جارٍ على تصنيف الكتب حسب الموضوع. وتفتح المكتبة أبوابها للطاقم والزوار الخارجيين لاستعمال محتوياتها في الموقع. إلا أن المركز لا يقدم خدمة إعارة الكتب.

خلال سنة 2009، جرت 107 زيارات للمكتبة من قبل طاقم المركز وتم استقبال 76 زائراً من الخارج. كما أجريت 92 زيارة إلى مكتبة المركز في الخليل من قبل الطلبة والباحثين. وتتوفر باحثة مساعدة لتقديم العون للطلبة ومساعدتهم في العثور على المراجع لأبحاثهم. أما المواضيع التي يتم البحث عنها في الغالب فهي: النساء والتنمية، وزواج المسيار (زواج ميسر تتخلى فيه الزوجة عن بعض حقوقها ويمارس في الغالب في بلدان الخليج)، والعنف ضد المرأة، وإعلان بيجين، واتفاقية سيداو، وقانون العقوبات، وقانون الأحوال الشخصية، وقتل النساء، ورؤية المركز ومجالات عمله، إلى جانب مواضيع أخرى ذات علاقة.